الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية الآدب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الآراء التجديدية في البنى الصرفية

عند عبد الصبور شاهين

مذكرة من متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبة :

سعاد طواهير

إشراف الأستاذ

د.إبراهيم طبشي

1439هـ_1440هـ/2018م_2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله عزّ وجلّ

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85) ﴾

صدق الله العظيم

[الإسراء 85]

إهـداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى منبع الحب والحنان والتي تعطي دون مقابل

إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت دعواها لي بالتوفيق أمي الحبيبة والغالية

إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي وأختي الحبيبة إلى قلبي فاطمة الزهراء

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

وإلى كل من أضاء بعلمه عقولنا وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه أساتذة اللغة والأدب العربي بجامعة قاصدي مرباح

سعاد طواهير

شكر وتقدير

أحمد الله عزّ وجلّ على منّه وعونه لإتمام هذا البحث، إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.

بعد الشكر لله عزّ وجل فإنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان للأستاذ الفاضل الدكتور " **طبشي إبراهيم**" لتفضله بقبوله الإشراف على مذكرتي، فقد كان بحق نعم الموجه الذي أفادني وأعانني بأفكاره وتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة بالرغم من مسؤولياته المتعددة جزاه الله عني كل خير ووفقه لما يحبه ويرضاه.

كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور "**مسعود غريب**" ولكل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي فجزاهم الله خير جزاء.

وأبسط جزيل الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لإفادتي بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدّم لي يد العون في هذا البحث وأخص بالذكر صديقتي الأستاذة "**نعيمة بن طبال**" فسدد الله خطاهم ووفقهم لمسيرتهم العلمية إن شاء الله.

ولا يفوتني أن أشكر كل الموظفين الإداريين بقسم اللغة والأدب العربي، وزملائي طلبة اللسانيات العربية كل من نعيمة صيد وخديجة قعمور ونعيمة عبابسة .

سعاد طواهير

مقدمـــــــــة

مقدمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيد الكائنات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أرسله الله بأعظم المعجزات فحوى أصناف العلوم، والخيرات وعلى آله وصحبه وبعد :

أولى علماء العربية اهتماما كبيرا بالدرس اللغوي العربي في جميع مستوياته، فكان علم الصرف أحد هذه العلوم؛ فهو اللبنة الأولى لبناء صرح اللغة العربية لما له من أهمية بالغة في الدرس اللغوي القديم والمعاصر هذا الأخير الذي كان يسميه علماء التراث بعلم التصريف، ذلك أن التصريف أبلغ في معنى التغيير من الصرف، وكذا يوحي معناه بالعمل والتدريب وكثرة التمارين، لذا فإن بعضهم يعدُّ التصريف هو المعنى العملي فهو يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات، أي بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلمة المفردة التي ليست بإعراب أو بناء.

لكن هذا العلم لن يكتمل على صورته الحقيقية إلا بربطه بعلم الأصوات، ولقد ترك لنا علماء التراث إرثاً معرفيا ضخما في هذا المجال ومن أشهرها معجم " العين" للخليل بن أحمد وكذا عمل سيبويه بمؤلفه الشهير" الكتاب" الذي أغنى عن كل الكتب في زمنه وحتى اليوم وابن جني في كتابه " سر صناعة الإعراب"...إلخ، إلا أنهم لم يربطوا بين الجانب الصرفي والجانب الصوتي مثلما كان الصرف لا ينفصل عن النحو لاعتمادهم على الملاحظة المباشرة والسمع البسيط، فنحن لا ننكر جهودهم القيّمة في سبيل الحفاظ على هذه

اللغة التي حفظها الله بحفظه لكتابه العزيز، غير أن تطور علم اللغة في العصر الحديث والأجهزة الصوتية الحديثة وخاصة "علم اللسانيات" أدى إلى تغيير مفاهيم جديدة خاصة على مستوى الكتابة العربية واقتصارها على الصوامت، فجاءت الدراسات الحديثة لتثبت وتوثق العلاقة المتينة بين علم الصرف وعلم الأصوات من منظور لساني حديث، استنادا إلى تلك القوانين الصوتية التي تحكم بنية الكلمة بالتفريق بين الصوائت القصيرة والطويلة؛ لأن أي تغيير في الفونيم (الصوت) يهدف إلى تجانس بين أصوات الكلمة الواحدة وقد يؤدي إلى تغيير المعنى نحو:(هديل وهدير) أو عدم التغيير في المعنى نحو: (صراط وسراط)، لذا يجب الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وبين كتابتها فهنالك تغيرات صوتية لا تجد لها مقابلا خطيا مرئيا كالروم والإشمام وغيرها من الظواهر الصوتية.

وعلى هذا الأساس ارتأيت وبإيعاز من أستاذي المشرف أن يكون بحثي في كتاب "المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي "، ولنثبت دوره في هذه الدراسة الموسومة بـ " **الآراء التجديدية في البنى الصرفية عند عبد الصبور شاهين**".

وكان سبب اختياري للموضوع التداخل والاشتراك بين مواضيع علمي الصرف وعلم الأصوات، وأن دراسة الصوت مقدمة لابد منها في جميع مستويات اللغة وخاصة المستوى الصرفي لأنه أشد التصاقا بالأصوات؛ فالتغير يبدأ بالأصوات وينتهي بالصيغ والكلمات.

كما دفعني إلى الخوض في هذا المجال مكانة دراسة علم الأصوات قديما وحديثا والحاجة الملحة إلى معرفة الكتابة الصوتية الحديثة، والفرق بينها وبين الكتابة العربية وكذا فكرة الميزان الصرفي والميزان الصوتي.

وأما اختياري للمدونة فهو أنه من أكثر وأشهر الكتب التي تعنى بأثر الصوت في بنية الكلمة وهو كتاب " المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي " للدكتور عبد الصبور شاهين الذي حاول من خلال كتابه أن يضع منهجا جديدا ومتكاملا في علم الصرف ليضفي به على الدرس اللغوي الحديث من خلال ربطه بين علم الأصوات وعلم الصرف وكذلك علم النحو إلا أنه ركّز في بحثه على علم الصرف؛ معللا بذلك أن الدراسات القديمة وحتى الحديثة جعلت كل مستوى أو مستويات اللغة مجالا مستقلا بذاته، ونادرا ما نجد ارتباطا بين علمي النحو والأصوات وكذلك علم الصرف والأصوات رغم أن الصوت روح هذه الأجساد.

وليتسنى لنا الوقوف على هذه الآراء التجديدية أردنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : **ما الآراء التجديدية في البنى الصرفية عند الصبور شاهين؟ وفيم وافق شاهين علماء الصرف القدامى وفيم خالفهم؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

_ هل لنظام الكتابة العربية علاقة بتلك التحولات؟

_ أم هو متعلق ببنية الكلمة العربية ومادتها ؟

_ أم هو راجع لقوانين صوتية اعتمدت في بنية الكلمة خاصة مع قضيتي المماثلة والإدغام؟

_ هل هذه العلاقة تتمثل في صفات الحروف ومخارجها خاصة مسألة الهمزة مع حروف العلة إثر ظاهرتي الإعلال والإبدال ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى صحة الفرضيات التالية :

_ إبراز مشكلة الكتابة العربية المقتصرة على الصوامت دون الصوائت .

_ التعريف بأصوات المد واللين أهي حروف ساكنة أم حركات.

_ أن بناء الكلمة العربية ومادتها يقوم على أصولها الصوامت أو الثوابت والحركات الداخلة عليها تسهم في تشخيص المعنى؛ هذه الخاصية تتمحور حولها عملية الاشتقاق لبناء الكلمة.

_ التفريق بين مصطلح المماثلة والإدغام والعلاقة بينهما.

_ التعريف بطبيعة الهمزة الصوتية والعلاقة بينها بين حروف المد والعلة ضمن ظاهرتي الإعلال والإبدال.

وللإلمام بهذا الموضوع اتبعت الخطة التالية :

جعلت موضوع بحثي مقسما إلى قسمين؛ قسم للدراسة النظرية، وقسم للدراسة التطبيقية.

وقبل أن أتطرق إلى التفصيل في الجانبين يجب أن أشير إلى مقدمة عرضت فيها أمورا تتعلق ببنية الكلمة وعلاقتها بالصوت، واقتضت الدراسة النظرية أن تحمل:

الفصل الأول : يحمل عنوان مفهوم علم الصرف وعلاقته بعلم الأصوات وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم علم الصرف في الدراسات اللغوية العربية.

المبحث الثاني : علاقة علم الصرف بعلم الأصوات في الدراسات اللغوية العربية.

المبحث الثالث : التعريف بعبد الصبور شاهين

أما الفصل التطبيقي: فيحمل المفاهيم الجديدة في الصرف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مشكلة الكتابة العربية

المبحث الثاني: بناء الكلمة العربية ومادتها

المبحث الثالث: الإعلال والإبدال

المبحث الرابع: المماثلة والإدغام

وفي الأخير أختم هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يكون المنهج المتبع هو المنهج الوصفي اعتمادا على التحليل والمقارنة، وذلك برصد رؤى شاهين ونقده للتراث ومن وافقه الرأي ومن عارضه.

وهذه الدراسة التي نحن بصددها، ليست الأولى في بابها فقد سبقتها دراسات كثيرة سواء أكانت متخصصة في علم الأصوات كفرع مستقل أو علاقته بالعلوم الأخرى وخاصة علم الصرف ونذكر أهمها:

1) الدراسة التي قام بها صلاح الدين سعيد حسين " التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي المقطع – الكلمة – الجملة "، جامعة "تشرين" كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009م بحث معدّ لنيل درجة الدكتوراه يبين فيه أقوال القدماء ثم المحدثين من دون مقارنة أو تحليل.

2) الدراسة التي قامت بها حبيب زحماني فاطمة الزهراء" الكتابة الصوتية العربية" بحث معد لنيل درجة الدكتوراه، وتختلف هذه الدراسة عن سابقها بأنه يقارن بين القدماء والمحدثين.

3) الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين: سعيد الشواهنة، مجلة تصدر عن جامعة القدس؛ يعرض فيها الباحث لرأي القدماء وأقوالهم في أي موضوع ثم يعرض لرأي المحدثين وأقوالهم ويقارن بينهما، وجل الدراسات التي صادفتها حول هذا المجال أغلبها كانت عبارة عن مجلات.

وتتميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في المنهج المتبع فقد جمعت فيها رأي شاهين ونقده للتراث ومن وافقه الرأي ومن يخالفه وأبديت رأيي في كل الآراء كما قارنت بينها.

ومن أجل إيفاء هذا البحث حقه استمد مادته من مجموعة المصادر والمراجع القديمة والحديثة نذكر من أهمها: 1) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي لعبد الصبور شاهين، 2) الكتاب لسيبويه، 3) الخصائص لابن جني، 4) الصرف وعلم الأصوات لديزيره سقال، 5) من وظائف الصوت اللغوي لأحمد كشك، 6) مدخل إلى علم اللغة العام لكمال بشر،7) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، 8) البحث اللغوي عند

العرب لأحمد مختار عمر، 9) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية لغالب فاضل المطلبي.

وفي الأخير أحمد الله الذي وفقني لهذا العمل ولا أدعي لعملي هذا الكمال؛ فالكمال صفة الخالق سبحانه وتعالى، وأسأل الله السداد والتوفيق للمشرف الدكتور " **طبشي إبراهيم**" الذي أعانني في توجيه هذا البحث وذلّل لي صعوبته بتوجيهاته وأفكاره النيرة من فيض علمه الزاخر، جزاه الله عني كل الخير، كما أتوجه بشكري العميق لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، لتقويم اعوجاجها، وإصلاح عثراتها، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

سعاد طواهير

ورقلة في : 2019/05/19م

الفصل الأول

علم الصرف وعلاقته بعلم الأصوات

المبحث الأول : مفهوم علم الصرف في الدراسات اللغوية العربية

في بداية التقعيد اللغوي للغة العربية، كانت علوم العربية مندمجة فيما بينها من نحو وصرف وبلاغة وغيرها من علوم العربية، فكان التكامل المعرفي بين علوم اللغة والأدب واضحا في مؤلفات اللغويين، ومن أجلِّ هذه العلوم وأشدها ارتباطا بعلم النحو هو علم الصرف؛ ذلك أن علم الصرف صنو علم النحو وقسيمه فقد نشآ معا ولم ينفصلا إلا بعد فترة من الزمن، ولما تداخلت مباحث هذين العلمين في العديد من المسائل والقضايا جاءت كتب هؤلاء جامعة للعلمين غير مفصولة؛ لأن «... التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة»[1]، فقضية التعدية واللزوم مثلا تتضح استنادا لبناء الفعل من حيث صياغته من المعلوم إلى المجهول فهذا ضمن مباحث النحو أيضا.

وإذا ما تقصَّينا مصطلح علم الصرف أو التصريف تبيّن لنا أنّ اللفظ المتداول والشائع لدى علماء التراث هو مصطلح التصريف، وأول من ألف هذا اللون من الدراسة، هو العالم النحوي سيبويه في مؤلفه الشهير " الكتاب "؛ الذي يعدّ أول كتاب في النحو، إذ ارتبط عنده هذا المفهوم بمسائل التمرين التي كانت تعرف عندهم آنذاك، كما ذهب بعضهم أن هذا المفهوم له علاقة وطيدة بالاشتقاق؛ « ... لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصّرفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى ((ضَرَبَ)) فتبني منه مثل ((جعفر)) فتقول: ((ضَرْبَب)) ومثل ((قِمَطْرِ)) : ((ضِرّب)) ... وكذلك الاشتقاق أيضا؛ ألا

[1] شرح الشافية : لابن الحاجب، تح : محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ، ط)، 1/6.

ترى أنك تجيء إلى الضّرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: ((ضَرَبَ))، ثم تشتق منه المضارع فتقول: ((يضرب)) ... وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة ... إلا أن التصريف واسطة بين النحو واللغة يتجاذبانه والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف.»[1]، وهكذا يتضح لنا تداخل مصطلح التصريف مع هذه المسائل للعلاقة الوطيدة التي تجمع هذه المسائل، وربما أثاروا مصطلح التصريف لكثرة العمل والاشتغال فيه، خاصة ما تعلق بمسائل التمرين لما يعتري بنية الكلمة من زيادة ونقصان وإعلال وإبدال وغير ذلك من الظواهر الصرفية، كما أن دلالة التصريف أبلغ من دلالة الصرف؛ لأن غالبا ما يصاحب زيادة المعنى زيادة في المبنى وقد « كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغيّ أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه ...»[2] ويتبين لنا من هذا القول أن الواجب هو تقديم التصريف على غيره من علوم العربية وخاصة علم النحو؛ لأن علم الصرف هو ميزان العربية وبه يصان لسانها، وهو وسيلة كل متعلم لغة خاصة ابن اللغة العربية؛ لأنها أوسع اللغات نظاما، ومعرفة ذات الشيء الثابتة؛ وهو موضوع التصريف كان ينبغي أن يكون أصلا لأحواله المتنقلة الذي يعنى به علم النحو، إلا أنه أخِّر لدقة قواعده، حتى يتمكن المتعلم من إجادة فهم المسائل

[1] المنصف : لابن جني، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف العمومية ط1، 1954، 1/4.

[2] المصدر نفسه : 1/4،5

المتعلقة بعلم النحو، فيكون هذا الأخير بمثابة تمهيد له، ويصل الباحث إلى علم الصرف وقد اكتمل عنده هذا العلم وتمكن للقياس به، فكيف يعرف اللغوي محل كلمة"خليفة " في الآية الكريمة أنها مفعول به، ما لم يدرك أن صيغة اسم فاعل يعمل عمل الفعل في قوله تعالى﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة30] وغيرها من المسائل المختلفة كالتثنية والجمع التي يمكن العودة إليها من خلال كتب النحو والصرف، لذا كانت الكتب التراثية جامعة لمسائل النحو والصرف، وخير دليل على ذلك كما أشرنا آنفا كتاب سيبويه كأول مؤلف نحوي يصل إلينا، وقد أجمع الباحثون العرب على « أن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، حيث وضع كتابه الموسوم ((التصريف))»[1] فهو أول من فصل الصرف عن النحو فصلا حقيقيا بكتابه هذا المشهور.

لكن صاحب الفضل في البحث الحقيقي لهذا العلم وتبويب موضوعاته بمختلف فروعها هو ابن جني رحمه الله (ت392هـ) فقد كان منارة يطل بها دارسو اللغة على علم الصرف بكتابه الموسوم ((المنصف))، الذي يعدّ شرحا للكتاب التصريف للمازني، إلا أنه أضفى عليه من المادة والشرح بملاحظاته الدقيقة، كملاحظة أن الأفعال قد تشتق من أسماء الأعيان، كما طبع له كتاب "التصريف الملوكي"؛ وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، لكن أهم كتبه وأفضلها في هذا المجال هو " الخصائص "، الذي حاول فيه أن يضع الصورة الكاملة للقوانين الكلية لعلم الصرف أو التصريف[2]، ثم توالت بعد ذلك جهود العلماء في

[1] مفتاح السعادة ومصباح السيادة : بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1985، 1/128

[2] ينظر : المدارس النحوي : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط6 ، 1992 ، ص 266 / 267

التأليف حوله، إلى « أن أخذت بحوث الصرف شكلها النهائي على يد ابن الحاجب: (ت646هـ) في كتابه " الشافية " وابن عصفور: (ت669 هـ) في كتابه (الممتع في التصريف) حيث هذّب مسائله ورتب أبوابه وجمع ما تفرق في مسائله »[1].

نستنتج من خلال ما مر بنا من هذه العناوين، أن الجانب العملي لعلم الصرف يندرج تحت مصطلح التصريف، وهو الذي خصّه بعضهم بمسائل التمرين والتدريب؛ للتغير الذي يطرأ على بنية الكلمة الواحدة وتحويل أصلها إلى صيغ مختلفة في المعنى، وأن الجانب العلمي الذي أخرت دراسته يتعلق بالقواعد الكلية لهذه البنية. وليتسنى فهم هذا العلم والإحاطة بمواضيعه ينبغي أن نقف على مفهومه اللغوي والاصطلاحي؛ لأنه قوام اللسان من الخطأ في نطق الكلمات، فالتمكن من علم الصرف هو التمكن من هذه اللغة، والمتفحِّصُ للمفهوم اللغوي يدرك أن معظم المعاجم العربية تتفق في تحديد معنى الصرف لغة فهو يدلُ على مطلق التغيّر والتحول من حال إلى حال أو من صورة إلى أخرى، ففي اللسان أن « صَرَفَ الصَّرف : ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ، صَرْفًا فانْصَرفَ ... ومنه تصاريف الرِّياح والسحاب ... صرفها من جهة إلى جهة، والصّرْف : فَضْلٌ الدِّرهم على الدرهم والدينار على الدينار؛ لأن كل واحد منهما يُصرف عن قيمة صاحبه»[2]، وإلى هذا المعنى ذهب ابن فارس في مادة صرف فـ:«...الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلُّ على رجع الشيء. من ذلك صَرَفْتُ القوم صرْفاً وانصرفوا، إذا رجَعْتهم فرجعوا، ومعنى الصرف عندنا

[1] محاضرات في علم الصرف السنة الأولى ل م د: كوحيل جمال، جامعة سطيف، جانفي 2016.

[2] لسان العرب : لابن منظور، تح : عامر أحمد حيدر، مادة (ص، ر، ف)، 9/226،227.

أنه شيء صُرِفَ إلى شيء، كأنَّ الدِّينار صُرِفَ إلى الدراهم ،أي رُجِع إليها، إذا أخذت بدله. قال الخليل : الصَّرفُ فضْلُ الدِّرهم على الدِّرهم في القيمة. قال الخليل : ومنه اشتُّق اسم الصَّيرفي لتصريفه أحدهما إلى الآخر»[1].

إنَّ هذه المفاهيم للمادة(ص، ر،ف) وإن اختلفت في طريقة التعبير، فإنها تتفق في المدلول؛ ذلك أن رجع الشيء، وردّ الشيء وغيرها من المعاني تصبّ في معنى واحد هو التغيّر والتحوّل الذي يطرأ على بنية الكلمة وتغيير صورتها من صيغة إلى أخرى، ومعنى الفضل، في قيمة الدرهم تقابلها تفاضل دلالة الصيغ المختلفة في القوة والمعنى بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة، وأما التصريف فيشترك مع الصرف في هذا المعنى؛ لأنهما من مادة واحدة (ص، ر، ف)، إلا أن التصريف مأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين الذي يدلُّ على التكثير إذ« تقول : صرّف فلان الأمر تصريفا دبّره ووجّهه، ويقال : صرّف الله الرياح، بيّنه »[2].

نستخلص مما مرت بنا من مفاهيم لمصطلح الصرف والتصريف، أنه يصعب التفريق بينهما؛ ذلك أن التدبير والتوجيه هو التغيّر والتحوّل كذلك الذي يطرأ على بنية الكلمة، إلا أن مصطلح الصرف أقرب لهذا العلم [علم الصرف] بمفهومه العام وقوانينه، أما التصريف في معناه يدل على كثرة العمل؛ فهو الأقرب إلى تلك التغيرات؛ لكثرة ما يعتري هاته الصيغ من تغيير وتحويل وكونه يتلاءم مع مسائل التمرين والتدريب التي خصّها علماء

[1] مقاييس اللغة : لابن فارس، تح : عبد السلام هارون ، مادة (ص ، ر، ف)، 3/342،343

[2] القاموس المحيط : مجمع اللغة العربية ، مادة (ص، ر،ف)، 1/513

التراث، وإذا ما تطرقنا للمفهوم الاصطلاحي لعلم الصرف أو التصريف، وجدناه لا يخرج عن المعنى اللغوي؛ لأن علم الصرف يبحث عن التغيّر الذي يطرأ على بنية الكلمة وما يعتورها من زيادة ونقصان وإعلال وإبدال وغيرها في هيئة حروفها.

إلا أن المفهوم الاصطلاحي يمكِّننا من فقه موضوعه والعلم بحدوده؛ ذلك أن التصريف « ... لا يدخل في أربعة أشياء . وهي : الأسماءُ الأعجميَّة، [التي عجمتها [شخصيَّة]، كـ ((إسماعيل)) ونحوه، لأنه نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ((غاقِ)) ونحوه، لأنها حكاية ما يُصوّت به، وليس لها أصل معلوم. والحروف، وما شبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو ((من)) و((ما))، لأنها –لافتقارها– بمنزلة الجزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف الكلمة فكذلك ما هو بمنزلته»[1].

ولما كان مقياس علم الصرف أو التصريف مبنيا على أصول منطلقها الميزان الصرفي، الذي وضعه علماء اللغة للاستعانة به في معرفة بنية الكلمة من حيث أصالتها وهيئة حروفها فأخرجت الحروف وما شابهها من دائرة التصريف؛ فهي بمنزلة جزء من الكلمة وكما أن الحرف لا يدخله التصريف فكذلك هاهنا، فلا توجد كلمة في الاستعمال العربي أقل من ثلاثة أحرف إلا وفيها حذف، أما الأسماء الأعجمية التي مثل لها المؤلف كـ ((إسماعيل)) الذي قيل عنه أن أصله إشماعيل فهو منقول عن لغة قوم خالطت هذه اللغة

[1] الممتع في التصريف : لابن عصفور ، تح : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1 ، 1987 ، 1/35

الخالصة، ويبين سيبويه حدود هذا العلم فيعرفه قائلا :« هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»[1]، فيتحدد مفهوم التصريف انطلاقا من هذا التعريف أنه يختصّ بالأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قيس على أبنية كلام العرب، وقد أورد صاحب الكتاب نماذج كثيرة تخصّ الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وما اشتق منها.

فالتصريف عنده هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما جاء في نحو كلامهم والذي لا يتكلمون به، فبناؤك ضربى من ((ضرب)) لها وزن يقابلها في الأسماء " فعلى"، إلا أنه لم يرد في الاستعمال العربي وهو الذي يسميه النحويون "التصريف والفعل" للتدريب والرياضة؛ فتغير بنية الكلمة من وزن إلى وزن أو من صيغة إلى أخرى لما يعتريها من إعلال وإبدال وغيرها من الظواهر الصرفية خصّها صاحب الكتاب بالتصريف والفعل التي تعرف بمسائل التمرين، ولابن جني رأي آخر في مفهوم التصريف إلا أنه لا يختلف كثيرا عنه فالتصريف «... هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها نحو: ضرب فهذا مثال الماضي فإن أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب، أو

[1] الكتاب : لسيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1982 ، 4/242

المفعول قلت مضروب أو المصدر قلت ضرباً... فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد من المعاني المفادة منها»[1].

بهذا المعنى يكون التصريف عند ابن جني هو الاشتقاق، إلا أن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف؛ لأنه السبيل لمعرفة الزائد من الأصلي؛ فتحويل أصل بنية الكلمة إلى أمثلة أو صيغ مختلفة لضروب من المعاني هو من مباحث التصريف كذلك، وكذا ما يطرأ على بنية الكلمة من إعلال أو إبدال أو غيرها من الظواهر الصرفية.

ولما كان علم التصريف متعدد الجوانب والأبعاد ومتشابك العلاقات، جعله ابن عصفور ضمن قسمين من الدراسة؛ للإحاطة بموضوعه وإدراك غرضه، فالتصريف ينقسم عنده قسمين : « أحدهما جعلُ الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ وضرّب وتضرّب... والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم ((قَوَلَ)) إلى ((قالَ))... والقلب كـ ((قال)) و((باع)) ...»[2]، فالمستوى الأول من الدراسة الذي يعنى بالتغيُّر الصرفي والذي له علاقة بالمعنى، يتمثل في الاشتقاق وهو تحويل بنية الكلمة إلى صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وما يعتور صيغة الاسم كذلك من معان تطرأ على اختلاف أبنيته، كالتصغير والتكسير؛ الذي اعتبره علماء النحو خارجا عن موضوع

[1] التصريف الملوكي : ابن جني ، تح : محمد سعيد بن مصطفى الحموي ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، مصر، ط1، (د، ت)، 1/2،3

[2] الممتع في التصريف : لابن عصفور ، 1/31،32

التصريف؛ لأن هذا الأخير يصبُّ اهتمامه على أصالة الحروف وهيئتها، أما المستوى الثاني من الدراسة فيعنى بالتغيّر الصرفي الصوتي الذي لا يكون له أثر في المعنى؛ وذلك حين تتجاور الأصوات وتتآلف فيما بينها من دون إخلال بالمعنى، وتندرج تحته هذه الظواهر التي منها الإعلال والإبدال والنقل وغيرها من الظواهر الصرفية الصوتية مثل ((قوَلَ)) التي قلبت ((قال))؛ حدث فيها إعلال بالقلب لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها فقلبت ألفا من دون إخلال بالمعنى.

إنّ المفاهيم السابقة للتصريف تخصّ الجانب العملي أكثر من العلمي، وإذا ما قارنها الباحث بمفهوم ابن الحاجب، يدرك أن هذا الأخير تمكن من كسر هذا النمط المعتاد في تعاريفهم للتصريف؛ وذلك لتركيزهم على ما يطرأ في بنية الكلمة وتحويل أصلها إلى صيغ مختلفة، وبناء الكلم على نحو ما جاء في كلامهم وهو ما يُعرف بمسائل التمرين، فقد ضبط ابن الحاجب هذا المصطلح بأنه «...علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[1]، بهذا المفهوم يحدد الإطار العام الذي يندرج تحته هذا العلم؛ أنه العلم بالقوانين الكلية التي تعرف بها أحوال أبنية الكلم كقولهم: كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا؛ ونستنتج من هذا أنه العلم بذلك التغيير وصوره المتنوعة وما خصَّ به أحد هذه الأبنية من غيرها في هيئة حروفها وحركاتها مع مراعاة الحرف الزائد من الأصلي فهذا لا علاقة له بالإعراب، فيتضح المفهوم العلمي لعلم الصرف أو التصريف عند ابن

[1] شرح الشافية : لابن الحاجب ، 1/1

الحاجب باعتبار أن لكل علم قضاياه الكلية التي تفسر بها جزيئاته، من هنا يتبين لنا مفهوم التصريف لدى علماء التراث، أما علماء اللغة المحدثون فقد عرف عندهم مصطلح علم الصرف أو المورفولوجي وهذا ما لمحناه في تأليفهم منها " التطبيق الصرفي" لعبده الراجحي، وربما أثاروا هذا المصطلح؛ لأنه الأقرب والأنسب لعلم النحو.

ويرجع هذا الاختلاف في مفهوم المصطلح بين علماء التراث وعلماء اللغة المحدثين للمنهج المتبع في تقسيم الكلام؛ لأن علماء التراث يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف، أما المحدثون فيقسمونه إلى سبعة أقسام هي : الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة ويرون أن النظام الصرفي للغة العربية يحتوي على ثلاثة أنواع من المباني، أولها : مباني التقسيم؛ وهي الأقسام السبعة السالفة الذكر؛ لذا فالعنوان الأول مبنى أكبر وما تفرع عنه مباني فروع، فالاسم هو المبنى الأكبر وما تفرع عنه مبان فروع، ثانيها : مباني التصريف؛ تتمثل صور التعبير عن المعاني، نحو: الشخص في التكلم والخطاب والغيبة، والعدد : وهو الإفراد والتثنية والجمع، وثالثها : مباني الألفاظ؛ ويقصد بها السياق التي تقع فيه هاته المباني.[1]،

ومن هذا التقسيم الذي اعتمده علماء اللغة المحدثون، يتبين لنا أن الوحدة الصرفية أو المورفيم تنقسم عندهم إلى قسمين: الجذر وهو مادة البناء والسوابق واللواحق ما تفرع عن هذا الجذر، فجميع هاته الوحدات قابلة للدراسة الصرفية، من هذا المنطلق يكون مفهوم علم

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، حسن تمام ، دار الثقافة ، المغرب ، ط1 ، 1994 ، ص 133 / 134

الصرف عندهم أنه «...العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق ...»[1]، بهذا المفهوم لعلم الصرف يتبين للدارس الفرق بين الدراستين فالوحدة الصرفية لا تقتصر على الكلمة، وقد تكون الوحدة الصرفية جزءا من الكلمة وقابلة للدراسة في التحليل الصرفي الحديث؛ لأنها« أصغر وحدة ذات معنى »[2].

إن هذا التداخل في علم الصرف بين منهج علماء التراث ومنهج علماء اللغة المحدثين يكشف لنا الزاوية التي نظر إليها كل من الفريقين؛ فالفريق الأول بيّن الحقل الصرفي أو التصريفي بأنه لا « يتعلق إلا بالأفعال المتصرفة التي لها أصالة والأسماء المتمكنة، أما الحروف وشبهها من الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلق لعلم الصرف بها، كذلك لا يتعلق بالأفعال الجامدة ...»[3]، فالحروف مثل "عن، وعلى" لا يصح فيها التصريف؛ لأنها مجهولة الأصل، ولا يعرف لها اشتقاق، أما المحدثون فقد عالجوا علم الصرف ضمن الوحدات الصرفية (المورفيمات)؛ لأن لها دورًا في بنية الكلمة، فقد تجاوزوا الصيغة الصرفية إلى السوابق واللواحق التي تؤدي وظائف محددة في هذه الصيغة، كما أنهم يرون أن علم الصرف مبني على ما يقرره علم الأصوات من حقائق، فجاءت فكرة المقطع والكتابة الصوتية الحديثة لتعطي للوحدات الصرفية قيمتها اللغوية في تشكيل البنية.

[1] دراسة في علم اللغة : كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 ، 1973 ، ص 130

[2] أسس علم اللغة : ماريو باي ، تح : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط8 ، 1998 ،ص 100

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي ،مصر ، ط1 ، 1967 ، ص 29

المبحث الثاني : علاقة علم الصرف بعلم الأصوات في الدراسات اللغوية العربية

شهد علم اللغة الحديث تطورا في جميع مستوياته، بالاستفادة من المنهج العلمي التجريبي لدى العلوم الإنسانية، خاصة المستوى الصوتي منها؛ وذلك بالإطلاع على نتائج جهود علماء الغرب وتطور الأجهزة الصوتية ضمن تحليل طيف الصوت، ويمثل هذا الأخير الدعامة الأساسية لكل مستوى من مستويات الدراسة اللغوية، بل إن العلاقة بين علم الأصوات من جهة وعلمي النحو والصرف من جهة أخرى كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه، ويتجلى هذا الارتباط الوثيق بعلم الصرف تحديدا؛ لأن الصوت يعكس بنية الكلمة بشقيه الفونيتيكي والفونولوجي الذي يعنى بتأثير الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه .

ولقد حظي علم الأصوات لدى علماء التراث بالاهتمام في الدراسات اللغوية العربية، فعنوا بدراسة الأصوات ووصف مخارجها، فكان الخليل بن أحمد رائد هذا العلم في معجمه " العين " حيث رتبه على أساس صوتي ابتداء من أقصى الحلق مخرجاً مرورا بالحنجرة ثم الفم إلى الشفتين[1] وأدرجت الأبنية تحت ذلك المخرج، إذ يعدُّ أول من قسّم الحروف إلى صحاح و هوائية، وتبعه سيبويه على هذا النهج حيث تذوّق الحروف العربية وقسّمها إلى فروع من أصل التسعة والعشرين وهي كثيرة تستحسن في قراءة القرآن والشعر حصرها في ستة فروع، وثمانية فروع وصفها بغير المستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، فرأى

[1] ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار العلوم، القاهرة، ط6 ، 1988، ص 100\189

أن علم الأصوات مقدمة لابدّ منها في دراسة النظام اللغوي، وتجلّت عنده هذه الدراسة في "الكتاب" في باب الإدغام؛ الذي كانت دراسته لغرض صرفي وهذا إنما يدلّ على إدراكه لهذه العلاقة والتي نحن بصددها، ذلك أن مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرره علم الأصوات استنادا إلى تلك القوانين التي تحكم بنية الكلمة.

وعندما نصل إلى ابن جني تتضح للدارس هذه العلاقة أكثر باعتباره رائدا للبحث الصوتي، فقد فصّل في التحليل الصوتي لبنية الكلمة تفصيلا دقيقا وأفرد له مباحث جعلت علماء اللغة المحدثين يتخذونه منطلقا لدراساتهم اللسانية، ومن الثابت أن الدراسة الصرفية أكثر اعتماداً على ما تمليه دراسة الأصوات اللغوية من قوانين لتشكيل المباني الإفرادية، إذ لا يتمكن الدارس من المباحث الصرفية ما لم يفقه تلك الأصوات المشكلة للبناء، ومن أبرز هذه المباحث التي تتجسد في هذه العلاقة ظواهر الإعلال والإبدال والفعل من حيث الصحة والاعتلال وقضية همزة الوصل والميزان الصرفي... وغيرها من التحولات الصوتية التي تطرأ على بنية الكلمة.

وقد كان لعلماء التراث باع في هذه المسائل ونلمس هذا جيدا عند ابن جني الذي أشرنا إليه سابقا في كتابه " الخصائص" فقد عقد أبوابا لهذه القضايا أهمها " فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق " ويندرج هذا المبحث ضمن قضية الإعلال و الإبدال؛ وذلك أن تصوغ اسم المفعول من الفعل الأجوف، في نحو : " قال و باع "، فيلتقي ساكنان بعد نقل حركة العين إلى الفاء لاستثقال الحركة على الواو، فتقول : مَقُوْوْل ومَبُيْوْع « فتصورت

حالا لا يمكن النطق بها، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين»[1]؛ فإما أن تحذف عين الفعل (الواو الأولى) من مقوول فتصبح "مَفُول"، أو تحذف(واو المفعول) حفاظا على بناء الكلمة فتقول : " مَفُعْل " وكذا صياغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف، ومن ذلك الفعل قال، فيجتمع لدينا ألفان ألف الفاعل وألف عين الفعل المنقلبة عن الواو فيصعب النطق بهما كذلك؛ وذلك لإجتماع ثلاث متجانسات فتحة القاف وفتحة الألف التي تعادل الفتحة القصيرة وهي عين الفعل وفتحة ألف اسم الفاعل أيضا، فتقلب الألف الثانية همزة لقرب المخرجين فتقول: قائل، فقلبت الألف همزة؛ لأن الهمزة حرف حنجري لقربها من الحروف الهوائية : أي حروف العلة.

إنّ هذه التعليلات الصوتية الصرفية التي تحكمها قوانين صوتية هدفها الانسجام الصوتي بين الكلمات أو التآلف بين هذه الأصوات وخاصة قضيتا الإعلال والإبدال لعدم ثبات أحرف العلة على صورة واحدة؛ إلا أن الإبدال أعم من الإعلال، لأنه يشمل الحروف الصحيحة والمعتلة، أما الإعلال فيتضمن حروف العلة فقط وهي التي اتسع الهواء لمخرجها، حيث ينقل حرف إلى آخر أو تنقل حركة الحرف إلى السكون، ولا تحدث هذه الظواهر الصرفية إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة في المخارج، وجميع هذه التغيرات منطلقها أنها من خصائص النظام العربي؛ الذي ينأى عن توالي الحركات في بنية الكلمة أو النسيج المقطعي الذي اصطلح عليه في علم اللغة الحديث بالتراكم الحركي، كما لا يستحسن الابتداء بالساكن أو الصائت فجيء بهمزة الوصل للتوصل بالنطق؛ «... لهذا السبب نجد

[1] الخصائص : لابن جني تح : محمد علي النجار، دار الكتب، المصرية ، (د ،ط)، 2/493

بعض أفعال الأمر أو بعض الأوزان الفعلية المزيدة تبدأ بهمزة هي أساسا، همزة وصل _ كي لا تبدأ الكلمة بصامتين، مثلا يَدْرُسُ = دْرُسْ، في الأمر ... فتزاد الهمزة في أوله : ادْرُسْ...»[1]، فالتحولات الصوتية مردها البناء الصرفي لصيغة الأمر والذي فرض زيادة ألف الوصل هو التمكّن من نطق بالصوت الساكن بعدها.

من هذا المنطلق للتحليل الصوتي لبنية الكلمة جاءت الدراسات اللغوية الحديثة كذلك، متجاوزة هذه التعليلات المقتصرة على بنية الكلمة على أن اصغر وحدة الصرفية قابلة للدراسة بما فيها السوابق واللواحق، ضمن علاقة علم الصرف بعلم الأصوات، وأن هذه الظواهر خاضعة للقوانين صوتية تتمثل في قانون المماثلة أوقانون السهولة والتيسير والمخالفة وغيرها من الأسس الصوتية التي تحكم بنية الكلمة، ولا ينفي هذا وجود هذه القوانين في التراث اللغوي، وإنما هي الدقة في ضبط المصطلحات، لتخرج الصوت من حيز التجريد إلى حيز التطبيق.

فالإبدال مثلا يحدث بحسب قوانين المماثلة و« هو تغيّر مخارج بعض الأصوات أوصفاتها، لكي تتفق في المخرج أو الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو الصفات... »[2]، والهدف من هذا القانون هو الاتحاد في المخارج أو الصفات؛ وذلك بتقريب صوت من صوت آخر يختلف عنه إما في الصفة أو المخرج فيحصل بينهما شدٌّ وجذب،

[1] الصرف وعلم الأصوات : ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت لبنان ، ط6 ، 1996 ، ص 25

[2] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة، ط1 ، 1997، ص30

ومن ذلك إبدال تاء " افتعل " في نحو" ازدهر" دالا ؛ لأن مخرج كل من الذال والدال والزاي والتاء متقاربة، فالتاء صوت لثوي أسناني انفجاري مهموس، والزاي والدال من الأصوات المهموسة أيضا فقلبت التاء دالا نتيجة التأثر والتأثير بين هذه الأصوات.

من مظاهر قانون المماثلة أو السهولة والتيسير أيضا ظاهرة القلب المكاني وهو « عبارة عن نقل حرف أصلي من موطنه في الكلمة إلى مكان آخر فيها بالتقديم أو التأخير»[1] واستبدال صوت بصوت آخر؛ مرده إلى نظام اللغة العربية، الذي يميل إلى الخفة بالتخلص من الأصوات العسيرة والمتطلبة جهدا عضلي، وهناك من يرجع هذه التحولات إلى أنها لغات فيكون بتغيير مواضع هذه الحروف لكي تتفق إما في المخرج أو الصفة، وهذا التحول في جوهره صوتي؛ لأن إحلال حرف مكان حرف يتضح بالنطق أكثر منه تمثيلا؛ ومن ذلك الفعل " أيس" الذي أصله يئس؛ قدمنا عين الكلمة على فائها؛ ذلك أن الفتحة أول الحركات ثم تليها الكسرة ثم الضمة، فوزنها الصرفي هو " عَفِلَ ".

وهذا الضرب من الدراسات يتيح للدارس أو الباحث أن يقف على مسألة مهمة من أهم القضايا التي تبرز دور الصوت في بنية الكلمة ضمن علم الأصوات التشكيلي وهي مسألة الميزان الصرفي الذي وضعه علماء العربية لمعرفة أصول أبنية الكلمة من زوائدها، إذ يكشف لنا طبيعة الوحدات الصوتية أو الفونيمات من صوامت وصوائت المشكلة للصيغة الصرفية، وهو مقياس يؤتى به لوزن الكلمات في اللغة العربية، استنبطه علماء العربية في جمعهم للمادة اللغوية فلاحظوا أن أغلب أصول الكلمات العربية تتكون من ثلاثة أحرف،

[1] من وظائف الصوت اللغوي : أحمد كشك ، دار غريب ، القاهرة،ط1 ، 2007 ، ص 41

فاختيرت وزن "فَعَلَ"، كما أن مخارج، مادة "فعل" تمثل كل مخارج أصوات اللغة فالفاء من الأصوات الشفوية، والعين من الأصوات الحلقية، واللام من الأصوات اللثوية، ومن هنا فإن الميزان « معيار يؤتى به لكي تحدد من خلاله هيئة الكلمة من عدة أمور منها: بيان الحركات والسكنات ومعرفة الأصلي والزائد فيها والمذكور والمحذوف ...»[1].

ويقابل مفهوم الميزان الصرفي الوزن المقطعي في الدراسات اللغوية الحديثة؛ إذ يعد موضوع المقاطع الصوتية واحدا من أهم مجالات علم الأصوات الوظيفي؛ فالمقطع الصوتي أكثر تمثيلا للمنطوق من الميزان الصرفي الذي يعتمد على الأصل المفترض من الوزن المقطعي الذي يتعامل مع الواقع المفترض فكلمة كَتَبَ مثلا تتألف من ستة فونيمات هي : ك_/ ت_/ ب_/ وتضم هذه الكلمة ثلاث مقاطع هي الكاف والفتحة ، والتاء والفتحة والباء والفتحة؛ فالكاف وحدة نطقية يمكن الابتداء بها فالمقطع « هو كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها... »[2]، وفائدة هذا النهج من الدراسات أنه ليس مقتصراً على لغة دون أخرى بل هو مستعمل في كل اللغات، أما دوره في اللغة العربية أنه يعيننا على معرفة نسج الكلمة العربي؛ فكلمة "فسيكفيكهم" تتألف من سبعة مقاطع وقوعها نادر في اللغة العربية والمشهور منها ثلاثة مقاطع؛ فهو يكشف عن خصائص نظام اللغة.

[1] المصدر السابق : ص 21

[2] التطور اللغوي : رمضان عبد التواب ، ص94

من هنا ندرك ضرورة الإحاطة بالمفاهيم الصوتية لتفسير تلك الظواهر الصرفية المبنية أساسا على هاته المفاهيم أو القوانين الصوتية التي تحكم بنية الكلمة، ولا سبيل إلى فهم روح الصرف العربي بدون هذه المعطيات، ليتمكن الباحث من فهم أسرار هذه اللغة وخصائصها وظواهرها، وبذلك تكون دراسته للغة دراسة علمية في جميع مستوياتها خاصة علم الصرف؛ فعلى الباحث أن يعتدّ بعدة صوتية تعينه على فهم كل المستويات اللغوية بما فيها علم الصرف أو المورفولوجي.

المبحث الثالث: التعريف بعبد الصبور شاهين[1]

في ظل تطور علم اللغة في العصر الحديث، ظهرت فئة من اللسانيين المحدثين تنادي بمفاهيم جديدة مفادها إعادة النظر في الصرف العربي على ضوء علم الأصوات الحديث؛ وذلك لتطور الأجهزة الصوتية والمختبرات اللغوية ورأت أن علماء التراث فصلوا بين الجانب الصوتي والمستويات اللغوية الأخرى خاصة منها الصرفي لأنه يعكس بنية الكلمة من خلال الأصوات المشكلة لها، فكان من بين هؤلاء العلماء عبد الصبور شاهين في كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي"، فمن هو عبد الصبور وما هو توجهه الفكري وما هي أهم أعماله في هذا الجانب من الدراسة؟

أولاً: مولده ونشأته:

ولد عبد الصبور شاهين في 18 مارس سنة (1928م) بحي الإمام الشافعي بمصر، وحفظ القرآن الكريم كاملا في أحد الكتاتيب ولم يبلغ السابعة من عمره، وبعد انتهاء دراسته الابتدائية في المدرسة الإلزامية في سن الحادية عشر التحق بالأزهر الشريف، وتابع دراسته الجامعية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة والتي تخرج منها عام (1955م)، ثم عمل معيدًا في نفس الكلية ونال شهادة الدكتوراه عن القراءات الشاذة في القرآن الكريم مثل القراءة بالسبع والأربعة عشر.

[1] ينظر: https ://islamstory.com/ar/artikal/22224/.https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title عبد الصبور شاهين، لم أحصل على معلومات للمؤلف إلا من المواقع فلا توجد كتب تتحدث عن شخصيته .

ثانياً: توجهه الفكري:

هو مفكر إسلامي من أشهر الدعاة الإسلاميين في مصر والعالم الإسلامي، وهو أيضا خطيب مسجد" عمرو بن العاص" أكبر وأقدم مساجد مصر سابقا، وهو رجل تراثي كان مخزنا للحكمة العريقة التي غذّته من أعرق معاهد العلم الإسلامية ممثلة في " الأزهر الشريف" وما حصّله من أعرق معاهد العلم بالعربية بكلية دار العلوم، ويضاف إلى هذه الروافد الكبرى رافدٌ آخر تمثل في صحبته لأعلام المفكرين الذين عاصرهم ولا سيما صحبته " لمالك بن نبي" رحمه الله سنة (1973م)؛ المفكر الجزائري الإصلاحي العملاق و" محمود محمد شاكر"... وغيرهم من المفكرين من علماء العربية.

وقد كان عبد الصبور شاهين بحكم المهنة والتخصص الذي خدمه طيلة ما يقارب من ستة عقود كاملة، خادما لفرع له سطوته وحضوره المركزي في العصر الحديث ألا وهو فرع الدراسات اللغوية أو العلوم اللغوية الذي شاع واستقر باسم " اللسانيات "، ولعبد الصبور شاهين فيما سنورد من مؤلفات في هذا التخصص؛ وذلك بفضل إطلاعه الواسع وترجمته للكتب اللسانية الغربية الحديثة، فكان عبد الصبور باعتبار الرافد الأجنبي الذي امتلك ناصية اللسان الفرنسي منتجا ومؤثرا بما ترجمه عن هذه اللغة خاصة مع كتابه المشهور" العربية الفصحى" لهنري فليش، لذا فقد توزع إنتاجه العلمي في ميدانين هما: ميدان الفكر الإسلامي الذي وهبه عمره وميدان التخصص في علم اللغة نذكر من أهمها:

_ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 1966م.

_ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: أبو عمرو بن العلاء 1987م.

_ عربية القرآن 1997م.

_ في التطور اللغوي 1991م.

_ العربية لغة العلوم والتقنية 1982م.

_ المنهج الصوتي لبنية الكلمة العربية رؤية جديدة في الصرف العربي 1977م.

وقد أفاد عبد الصبور شاهين الأمة الإسلامية والعربية باجتهاداته في مجالين القرآن الكريم وعلم اللغة الحديث، وقد توفي رحمه الله في 27 سبتمبر 2010م.

الفصل الثاني

المفاهيم الجديدة في الصرف العربي عند شاهين

توطئة :

تعدّ دراسة علم الأصوات الخطوة الأولى في دراسة جميع مستويات اللغة، خاصة المستوى الصرفي منها؛ ذلك أن بنية الكلمة مردها لتلك الأصوات المشكلة لها وكذا القوانين الصوتية التي تحكمها، وقد أشار علماء التراث إلى هذا الارتباط في القسم الثاني لمفهوم التصريف الذي ذكره ابن عصفور في كتابه "الممتع في التصريف" وبيّن تلك الظواهر الصرفية التي تفسر على أساس صوتي منها الإعلال والإبدال وغيرها من القضايا الصرفية.

فبالرغم مما بذله علماء التراث في مجال علم الأصوات خاصة، فعنوا بدراسة الأصوات ووصف مخارجها ابتداء من الخليل الذي ألف معجمه "العين" وكذا سيبويه في "الكتاب" الذي خصص له مباحث في باب الإدغام وبين أن هذه الدراسة لغرض صرفي، لكنهم اعتمدوا على الرسم الخطي للكلمة أكثر من حال النطق بها، من هذا المنطلق جاءت الدراسات اللسانية الحديثة لتعيد النظر في مسائل الصرف العربي خاصة والنحو على ضوء علم الأصوات الحديث، دون الإنكار لجهود علماء التراث؛ لأن هناك قضايا لغوية مشتركة فيما بينهم والمهم بلوغ الصواب في فهم مسائل اللغة.

فالمنهج الحديث يحاول تصحيح بعض مفاهيم علماء التراث المتعلقة بالكتابة العربية، من هنا كانت دعوى بعضهم منها آراء هنري فليش وعبد الصبور شاهين خاصة الذي نحن بصدد دراسة كتابه " المنهج الصوتي للبني العربية رؤية جديدة في الصرف العربي " بضرورة مراجعة معطيات الصرف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث؛ وذلك

بمراعاة التحليل الصوتي للكلمة، أي: الجانب المنطوق لا الرسم الخطي لها وهذا يندرج تحت نظام الكتابة بصفة عامة ونظام الكتابة العربية بصفة خاصة وكذا حروف المد واللين التي دار حولها جدال كبير أهي حركات أم أحرف علة وغيرها من القضايا الصرفية الصوتية[1].

[1] انقسم علماء اللغة إلى ثلاثة أقسام، منهم – من تعصب بتمسك للتراث،– ومنهم من دعا إلى إعادة دراسة عناصر التراث وفق الدراسات اللسانية الحديثة، والفريق الثالث ألغى التراث وتمسك بالمناهج الحديثة ، ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص16\19، ونظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج: محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم، القاهرة، (د،ط)، 2001، ص19

المبحث الأول : مشكلة الكتابة العربية

يعكس نظام اللغة مستويين من الدراسة؛ أحدهما المستوى الصوتي هو الأصل فيها، والآخر المستوى الكتابي هو المرتبة الثانية من مراتب الدلالة اللغوية التي تحاول تجسيد هذه الصورة النطقية من خلال تلك الرموز المشكلة لها، فاللغة من أهم عناصر الفكر والكتابة هي أهم وسيلة انتقل الفكر بها من جيل لآخر وما كان للحضارة المعاصرة أن تصل إلى هذا الرقي لولا الاكتشاف الإنساني لهذه الأداة، وإذا ما تقصى الباحث كيفية وضع هذا النظام يجد أن الآراء حوله كثيرة، وقد أجمع الباحثون من علماء العربية على أن « أول من وضع الكتابة العربية والفارسية وغيرها من الكتابات آدم عليه السلام، وضع ذلك قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخه ولما كان غرق الطوفان أصاب كل قوم كتابهم فكتبوا بها»[1] فكان الكتاب العربي من نصيب إسماعيل عليه السلام.

وهذه المسألة تستوجب من الناظر الوقوف على معرفة أصل الخط العربي ومراحل تطور الكتابة العربية؛ لأن الخط والكتابة وجهان لعملة واحدة وهما عصارة فكر الإنسان الذي فكر في الإبداع منذ الأزل، وموضوع أصل الخط العربي شائك وطويل والروايات فيه عديدة ومختلفة لكن دراسة النقوش والكتابات تشير إلى أن « الخط العربي، كما يرى المتخصصون تطور من الخط النبطي (والأنباط عرب) عن طريق الأنبار ثم الحيرة، ثم اتخذ الخط العربي الأول شكله في القرنين الرابع والخامس الميلاديين، وكان موجودا في سورية، ثم انتشر

[1] الفهرست : لابن النديم، تح : إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط1، (د،ت) ص2

بطريق التجارة إلى شمالها وربما إلى الحجاز، وكان موجودا في الحيرة في النصف الثاني من القرن السادس ميلادي»[1].

ومعرفة أصول وتطور هذا الحرف ومساره نتتبعها مع مراحل تطور الكتابة العربية من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي، فقد مرت الكتابة العربية بحسب أقوال علماء العرب والمستشرقين بثلاثة إصلاحات قبل أن تصل إلى مستوى الأبجدية؛ ذلك أن الكتابة العربية في العصر الجاهلي لم تكن منقوطة ولا مشكولة؛ فالسليقة اللغوية تغنيهم عن هذا النقط والشكل، وما كانت الكتابة لترتقي في هذا العصر للظروف التي فرضتها طبيعة الحياة من تنقل وترحال واشتغال بالتجارة.

ومع بزوغ فجر الإسلام حظيت الكتابة بالاهتمام فكان الوسيلة أو الركيزة الأساسية في نشر الدعوة الإسلامية فهي محفوظة بحفظ كتاب الله العزيز، وكان العرب الخلص يعتبرون نقط الكتاب أو شكله سوء ظن بالمكتوب، غير أنه لما اختلط العرب بالعجم ودعت الضرورة لتعلم العربية، فشا اللحن في كلامهم وأخذ الفساد من علم العربية إلى القرآن الكريم فكان لابدّ حينذاك من وضع النحو الذي كلف به أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) واستعان بعلامات كانت عند السريان يدلون بها عن الرفع والنصب والجر ويميزون بها بين الاسم والفعل والحرف، فعمل أبي الأسود يندرج ضمن علامات الإعراب في صورة نقطة فوق الحرف أو تحته أو أمامه وكان هذا أول إصلاح جرى للكتابة العربية، ليأتي الإصلاح الثاني

[1] الخط العربي نشأته وتطوره : عادل الألوسي ، مكتبة الدار العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2008 ، ص9

فكان مع نصر بن عاصم الليثي بوضع نقط الإعجام، وذلك عندما كثر التصحيف (القراءة المخطئة) فنقطت الحروف بنفس مداد نقط الإعراب فاختلط الأمر على القارئ بين نقط الإعراب ونقط الإعجام، عندها كان الإصلاح الثالث مع الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي فصل بين نقط الإعراب بإبدالها بجرات علوية وسفلية للدلالة على الفتح والكسر، وبرأس واو لدلالة على الضم (ـَ،ـِ ،ـُ) وأبقى على نقط الإعجام[1].

بهذا أصبح بإمكان الكاتب أن يجمع بين نقط الإعراب أو الشكل ونقط الإعجام بلون واحد دون لُبس بينهما، ومع كل ما تقدم ذكره من إصلاحات للكتابة العربية، إلا أنه لا يمكن الجزم أن هذا المستوى بلغ درجة الاكتمال؛ ذلك أن المظهر الصوتي للغة يختلف عن المظهر الكتابي لاختلاف طبيعتهما؛ فالمستوى الأول ناتج عن ذبذبات الصوت في حين أن الثاني رموز اصطلح عليها بالتواضع، كما أنه قد يختلف للحرف الواحد مجموعة من الأصوات المختلفة وهو ما يعرف في الدراسات الحديثة بالتنوع الألفوني سواء من حيث المخرج أو الصفة؛ وذلك مثل صوت النون يندرج تحته عدد من الأصوات فالنون الموجودة في كلمة ((نقول)) غير النون الموجودة في كلمة ((إن ثار)) فالصوت عملية نطقية فسيولوجية والحرف عنوان يحاول التمثيل لتلك الأصوات.

من هنا يتبين أن هناك قصورًا في رسم الكلمات سواء في الكتابة العربية أو السامية بوجه عام؛ لأن الكتابة العربية ألفبائية قامت على أساس الرمز لكل حرف برمز كتابي

[1] ينظر: قصة الكتابة العربية : إبراهيم جمعة ، دار المعارف ، مصر، (د، ط) ، 1947 ص49 / 53

معين، فقد يكون هناك قصور في رسم الكلمات بالزيادة أو النقصان، من هذا المنطلق جاءت الدراسات اللسانية الحديثة لتبين للباحث أن هناك جوانب أغفلها علماء التراث وهي تتجلى في الكتابة العربية خاصة.

وقد تنبه عبد الصبور شاهين إلى أن الكتابة العربية « **تقتصر في إثباتها للرموز الصوتية على(الصوامت) وما عومل معاملتها، وهو الواو والياء وكذا سائر الكتابات السامية، أما الحركات فلا حظ لها في الكتابة العربية بخاصة ... فكلمة كَتَبَ – تتكون في الحقيقة من ستة أصوات (Kataba)، ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط. اعتمادا على أن الذهن يكمل النقص، ويبرزه في النطق بحسب السياق.**»[1]، إن الحديث عن مسألة اقتصار الكتابة العربية على الصوامت دون الصوائت، يستلزم معرفة طبيعة كل من الصوتين وكيف نظر علماء التراث لهذين النوعين وكذا نظرة شاهين للصوامت و الصوائت أو ما يسميه العرب بالحركات.

فالنظام الصوتي للغة العربية يتألف من تسعة وعشرين حرفا منها ستة صوائت هي: الحركات القصيرة : من الفتحة والكسرة والضمة، والحركات الطويلة التي تعرف بألف المد وواوه ويائه في نحو: (سار، نور، نير) وأنصاف الحركات أو أنصاف المصوتات : وهي الواو والياء لغير المد في مثل :(حوض ، بيت)، أما الصوامت فتشمل باقي الأصوات كـ(الباء والتاء...إلخ)، فيحدد الصامت بأنه ناتج عن اعتراض الهواء الخارج من الرئتين

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: عبد الصبور شاهين ، دار العلوم ، القاهرة ، (د،ط) ، 1977 ، ص35

بضغط الحجاب الحاجز، أما إذا لم يكن اعتراض للهواء أخلي سبيل الهواء فيتشكل الصوت الصائت، والصامت يكون مجهورا أو مهموسا، أما الصائت فيكون مجهورا، وقضية اقتصار الكتابة العربية على الصوامت دون الصوائت كما ذهب المؤلف متعلقة «... **بتاريخ الكتابة العربية؛ فقد كانت الكتابة العربية تهمل تمثيل الحركات اعتمادا على الحس اللغوي والسليقة اللغوية لدى العربي عند قراءته للنص المكتوب قراءة صحيحة**»[1]، وقد أشرت إلى هذه المسألة ضمن أطوار الإصلاحات التي مرت بها الكتابة العربية، وذلك في العصر الجاهلي حين لم تكن هذه الأخيرة منقوطة ولا مشكولة.

لكن بواكير الدرس النحوي وحفظ النص القرآني كانت مثارا لاستخدام تلك الرموز (أي الحركات أو الصوائت)، حيث حددها أبو الأسود الدؤلي بعلامات إعراب، مستعينا بكاتبه قائلا : « إذا رأيتني فتحت شفتي فانقُطْ واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنَّة فانقُطْ نقطتين.» [2]، فالوضعيات الفيزيولوجية التي حددها لهذه الأصوات تتلاءم وأوصاف هذه الحركات إذ رأى سلامة العربية في سلامة حركاتها من فتحة وكسرة وضمة (ـَ/ ـِ/ ـُ).

[1] الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية و المعجم : محمد محمد داود ، دار غريب ، القاهرة ،(د،ط)، 2001، ص18

[2] المحكم في نقط المصحف : للداني ، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط2، (د،ت)، ص4

إن هذه الفكرة في نظر شاهين في وضع رموز الحركات فوق الحرف وتحته وأمامه لما اقتضته الحاجة الإعرابية، تدل على اهتمامهم بالصوامت أكثر من الصوائت، وكذا فكرة معاجم الأبنية التي كان رائدها الخليل بمعجمه " العين" فقد جعل أصول مادته اللغوية مبني على ثلاثة صوامت فـ « الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»[1]، وأن ما توصل إليه الخليل يدل في استقرائه الجيد للغة، إذ وقف على أسرار العربية وأدرك طبيعة بنائها بأن الصامت أكثر ما يعول عليه في البناء اللغوي.

وتستوقف الباحث نتيجة الخليل أيضا إلى أصول الميزان الصرفي الذي وضعه علماء العربية المتكون من ثلاثة أحرف هي في الأساس الصوامت؛ وذلك لمعرفة أصول بناء الكلمة من الزوائد على الرغم من أهمية الصوائت في تحوير المعنى فلا تكتب جنبا إلى جنب مع الصوامت؛ فهي تابعة له وهو الأصل وهي فرع منه فهي لا تنفك بأن تكون صوتا مستقلا.

ويؤكد المؤلف على فكرة اقتصار الكتابة العربية على الصامت دون الحركة، موضع الحركة عند ابن جني أهي قبله أم بعده؟ فقد خلص إلى أن الحركة تابعة وهو الأصل بقول ابن جني «... الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز

[1] كتاب العين : للخليل، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم ، (د، ت)، 1/14.

وجودها قبله »[1]، ويتبين من هذا القول رتبة الحركة بالنسبة للصامت، فهو يكشف عن خاصية من خصائص النظام العربي الذي ينأى عن الابتداء بالحركة، ويعلل استحالة وجود الحركة قبل الحرف من الناحية النطقية والتركيبية بظاهرة الإدغام في الكلام أصلا في نحو(قطَّع) لو أن الطاء الثانية تقدمت عليها حركتها لأوقعت التباسا فلا يكون هناك إدغام.

نستنتج من كل ما سبق ذكره حول الصامت والصائت أو الحركة لدى علماء التراث أنهم اعتبروا الصامت هو الأصل والحركة هي تابعة له.

ويوافق رأي شاهين " غالب فاضل "؛ على أن البنية اللغوية العربية أثرت في نظرة اللغويين العرب القدماء لهذه الأصوات إذ تعتمد على الصوامت في بيان المعنى العام للكلمة، ومن أجل ذلك مال اللغويون العرب إلى أن يطلقوا على هذه الأصوات مصطلح الأصول ومنها وحدها يتكون جذر الكلمة العربي، فمادة (ق ت ل) تشكل لنا عدة صيغ في نحو: قَتَلَ، قَاتَل، وقِتَال...إلخ، فالمعنى العام لكل الصيغ المختلفة في المبنى يندرج تحت فكرة (القتل)، ودخول أصوات المد عليها المعتمدة في الكتابة العربية على غير الصوائت القصيرة يتغير المعنى من الفعلية إلى الاسمية إلى المصدرية، فاعتماد النظام الصرفي الاشتقاقي في العربية على الأصول الثوابت أدى ذلك أن ينظر إلى هذه الأصوات أي

[1] سر صناعة الإعراب:لابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، 1/28.

(الحركات) على أنها أصوات طارئة ومتغيرة لما يعتريها من إعلال وإبدال أو بتأثير الموقع الإعرابي لها فهي بذلك غير مستقلة لما يكتنفها من أصوات تجاورها[1].

إذا كانت هذه الأصوات كما يرى شاهين ومن سار على نهجه رموزا طارئة يحرص الكاتب على استعمالها عند اللزوم، وغير مستقلة فلا تمثيل لها في الكتابة العربية على مستوى السطر سواء كان فوق الحرف أو تحته أو بجانبه كما فعل أبو الأسود الدؤلي، واعتمادهم على الصوامت دون الصوائت وما عومل معاملتها في نحو الواو و الياء.

فإن هناك من يخالف هذا الرأي ومن بينهم " حسام سعيد النعيمي " الذي يرجع فكرة التشكيل التي يرى أصحا بها أنها أهملت حتى أنه يلتبس للقارئ في فهم نحو : (علم) أ هو اسم (عَلَم)، أو فعل (عَلِمَ)أو مصدر (عِلْم) وغيرها من المعاني التي تتضمن هذه المادة أن يعد مثل هذا « ... في فضائل العربية لا فيما يؤخذ عليها على ما فيه من إغفال لما قدمناه من أن اللغة جمل وليست ألفاظا مجردة، والجمل اللغوية تواصلية، ومن ثم فلا بد من واقع حال ليتم التواصل...»[2]، بهذا القول يلفتنا إلى عنصر أساسي من عناصر الخطاب وهو السياق الذي جاء به " فيرث " مع الدراسات اللسانية الحديثة وتوصل قبله الجرجاني ضمن نظرية النظم، توخي معاني النحو؛ لأن القراءة لا تتم بتتبع الأحرف وإنما تكون جملا والذي عنده علم بالعربية لا يخطئ في قراءة الجمل كما رأى " النعيمي " أن نظام اللغة العربية

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : عبد الصبور شاهين،ص35، وفي الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد في العربية: غالب فاضل المطلبي، دار الحرية، بغداد،(د،ط)، 1984، ص29/28

[2] أصوات العربية بين التحوّل والثبات: حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة، بغداد، ط4، 1989، ص86

غير نظام اللغات اللاتينية «... ذلك أن العين القارئة ألفت الرموز اللاتينية أن تكون الصوائت مرسومة في مستوى السطر برموزها الخاصة، كما ألفت أن تقرأ ألفاظها بصوامت متصلة أحيانا لا يفصل بينها صائت... في أول كلمة stress / stres/ أما الحروف العربية فإن العين ألفت أن ترى الحروف الصحيحة (الصوامت) وأن يقدر العقل وجود الحركات (الصوائت) إذا لم ترسم، لأن من طبيعة اللفظ العربي أنه لا يبدأ بصامتين مثلا من غير صائت يفصل بينهما، فحينما نرسم كلمة (بر) يتعين بين الباء والراء صائت يحدده السياق وواقع الحال...»[1].

صحيح أن قضية الشكل في العربية كثيرا ما توقع القارئ في الالتباس بأن يقرأ النص على غير صورته الصحيحة، لذلك قامت حوله دراسات لسانية حديثة ضمن برامج حاسوبية لتفادي إشكالية التشكيل أهمها برنامج مشكال الذي خُصِص للقرآن الكريم، لكن ينبغي الإشارة للأمر مهم يتعلق بنشأة النحو إذ أن الشكل المتمثل في تلك الحركات والتي قيل عنها أهملت وأنها مجرد رموز إضافية تستدعى وقت الحاجة، قد ارتبطت أشد الارتباط بقضية حفظ النص القرآني الذي قام حوله الدرس النحوي، فبالرغم من قلة عدد الصوائت مقارنة بالصوامت التي تحتل النسبة الكبيرة إلا أنه لا يمكن إنكار دورها في تأدية المعنى.

أما المشكلة الثانية التي تعرَّض لها المؤلف في الكتابة العربية هي قضية حروف المد واللين وهي(الألف والواو والياء) وهي محط الخلاف إذ كانا يجمعان في لفظ واحد

[1] المصدر السابق : ص97

دون التفريق بينهما وأنها غير الحركات القصيرة. فشاهين يرى أن علماء التراث لم يفرّقوا بين حروف المد واللين وعاملوا الفتحة القصيرة كالفتحة الطويلة في الكتابة دون أن يفصلوا بينهما، رغم أن ابن جني قد قرر أن الحركات « ... أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف الكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون، الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة... ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توامُ كوامل...»[1]، يتبين لنا من قول ابن جني أن فيه إشارة للعلاقة الوطيدة التي تجمع حروف المد واللين بالحركات أو الصوائت القصيرة ، رغم أنه لم يطلق اسم حركات على حروف المد، فهي من حيث الكمية ضعف الحركات القصيرة؛ ذلك أن الحركة تماثل الحركة من جنسها فالفتحة والضمة والكسرة وما يتفرع عنها هي أصوات المد واللين التي تعددت تسمياتها لدى علماء التراث من خلال طبيعة أصواتها بين الهوائية والجوفية إلا أنها تشترك مع الحركات في النطق والوضوح السمعي، كما تدل عبارة متقدمي النحويين في صنع الخليل لعلامات الضبط.

لكن هذه الملاحظة لم تؤت أثرها في الكتابة العربية كما يرى شاهين ومن سار على نهجه «... فالقاف من (قَال) والميم من (رمَى) – كلا الحرفين متحمل لحركة تسبق الألف، وهو خلط لا تقبله الدراسات الحديثة، لأن القاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها وكذلك

[1] سر صناعة الإعراب : ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار العلوم العربية، القاهرة،(د،ط)، (د،ت)،1/18

الميم.»[1] فمن وجهة نظره أن ألف المد تعادل فتحتين قصيرتين فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة؛ لأن هذا التركيب محذور في البناء اللغوي العربي (ص ح ح ح) الذي يستثقل توالي حركتين في المقطع الواحد دون أن يفصل بينهما صامت أو شبهه.

إن المشكلة الثانية التي طرحها شاهين حول عدم التفريق بين حروف المد واللين هي أنهما غير الحركات القصيرة، تستوقف من الباحث بالرجوع لمسألة اقتصار الكتابة العربية على الصوامت دون الصوائت انطلاقا من عمل أبي الأسود الدؤلي، ففي نظر شاهين ومن وافقه الرأي أن الحركات القصيرة اتخذت علامات إعرابية يستعان بها وقت الحاجة انطلاقا من الرموز التي تموضعت حولها، فالتبس وضع الحركات فوق الحروف أمام حروف المد.

وإلى هذا ذهب " إبراهيم أنيس" بقوله: « ولكن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا أن هناك فتحة قبل التاء في (كتَاب) وكسرة تحت الراء في(كرِيم) وضمة فوق القاف في (يقُول)!!! والحقيقة أن هذه الحركات لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محركة بألف المد وحدها...ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في ((كتَاب)) وكسرة تحت الراء في كرِيم ...قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع»[2]، نستنتج من هذا أن الخلط بين رموز أصوت المد والصوائت القصيرة مرده لنظام الكتابة العربية، لكن

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : عبد الصبور شاهين، ص35

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، المصرية، ط6، 1975، ص39

قول إبراهيم أنيس فيه نظر؛ ذلك الكتابة العربية من صنع علماء اللغة، فليست الكتابة سببا في هذا الوهم وإنما اعتقاد علماء التراث في جمعهم للمادة اللغوية جعلهم يضعون الرمز الكتابي للحركات أمام حروف المد لدلالة على وضعية الحرف.

ويشير عبد الصبور إلى أن حروف المد حركات لا حروف صامتة أو معتلة ساكنة كما يرى ذلك الصر فيون والعروضيون؛ لأن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال هو (الواو والياء) ذات الطبيعة الانتقالية فالحركة عنده نوعان : « ...حالة القصر، وقد وضع لها القدماء ألقابا : الفتحة والكسرة والضمة. وحالة الطول، وقد وضعوا لها ألقابا : الألف، والواو والياء وإذا كنا نوافق على ألقاب الحالة الأولى، فإننا لا نوافق على ألقاب الحالة الثانية نظرا لاضطراب دلالة الياء والواو ... بحيث نرى استبدال الألقاب الثلاثة بعبارات : الفتحة الطويلة بدلا من الألف والكسرة الطويلة بدلا من الياء والضمة الطويلة بدلا من الواو فالحركات إذن تكون قصيرة ،وتكون طويلة»[1]. يتضح من قول عبد الصبور أنه يوافق علماء التراث في قضية كمية الصوت بين قصر الحركة وطولها إلا أنه لا يوافق على اللقب الثاني لأن طبيعة الواو والياء انتقالية، وهما اللذان يوصفان بالاعتلال أما الألف فليست حرف علة بل فتحة طويلة وكذا الواو المدية ضمة طويلة وقد يلتبسان بالواو والياء المعتلتين.

فهو ينقد علماء التراث الذين يعدون أن حروف المد حروف ساكنة وهذا ما جعلهم في تفسيرهم لبعض الظواهر الصرفية كالإعلال أن حذف الصائت الطويل يكون بسب

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين ص29\ 30

التقاء الساكنين في نحو: لم يقوْلْ فيحذف االساكن الأول فتصبح (يقل) فكيف يحذف الساكن وهو حركة خالصة لضم (الواو) «... فهو تقصير حرف مد (يسميه القدماء حذفا) عند التقاء ساكنين أولهما حرف مد وثانيهما حرف صحيح، إنما يجري التخلص من تركيبين مقطعيين يستثقلهما الذوق العربي وهما المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص)...والمقطع المغلق (ص ح ح ص)... فأصوات المد حركات طويلة والمصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين...»[1]، فقضية التقاء الساكنين لدى المؤلف وعلماء اللغة المحدثين يتم فيها تقصير حرف المد الطويل إلى قصير، وذلك لاستثقال التركيب المقطعي الطويل المغلق (ص ح ح ص) في اللغة العربية، أما علماء التراث فيرون أن حرف المد الساكن قد حذف.

إلا أن قضية المتحرك والساكن خاصة التي بنى عليها علماء التراث تقسيماتهم العروضية ينبغي أن نقف عليها عند ابن جني ليتضح منطلق هذه الفكرة؛ ذلك أن الساكن عند علماء التراث هو الحرف الصحيح (الصامت) الذي يمكن تحريكه فهو يقبل الحركة والسكون، وأن الساكن الذي لا يمكن تحريكه هو حرف المد (الألف) فهو الذي يلزم السكون ولا يكون إلا ساكنا ويحمل عليه الواو والياء المدتان فهما يشبهانه في لزوم السكون وعدم التحريك، أما (الواو والياء) المتحركتان فهما قابلتان للحركة كالحروف الصحيحة، إلا أن الحروف الصحيحة (الصوامت) عند العلماء اللسانيين هي وحدها التي تقبل الحركة والسكون ويلحق بهما (الواو والياء) اللينتان، أما حروف المد فلا تقبل الحركة ولا السكون فهي حركات

[1] الصوائت في الدرس اللغوي رؤية صرفية جديدة: صالح علي محمد النهاري، مجلة جامعة الناصر، المجلد الأول، العدد الخامس، يونيو 2015 ،ص261

بطبعها منافية للسكون لذا فالحرف عنوان لعدد من الأصوات يصح أن يكون ساكنا ومتحركا[1].

ويفصل شاهين في قضية التباس الواو والياء اللينتين أو أشباه الصوامت أو أشباه الصوائت ويلحقهما بالحروف المتحركة « وهما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة أو القصيرة. فإذا تتابعت حركتا الفتح والكسر هكذا:- نتج صوت الياء $\underset{Y}{\underbrace{a+i}}$ ، وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا: - نتج صوت الواو $\underset{W}{\underbrace{a+u}}$ ، أي أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو »[2]، لقد استعان شاهين بالرموز اللاتينية في تمثيل هذه الأصوات؛ لأنها في نظره الأقرب إلى تمثيل هذا النوع من الأصوات التي أوقعت علماء التراث في الخلط بينها وبين الواو والياء المدية فالانزلاق بين الحركتين المختلفتين ينتج عنه الياء في نحو: (بيت) نتيجة تتابع الفتحة والكسرة القصير(ـَ ،ـِ) وكذا ينتج (الواو) مع تتابع الفتحة والضمة كـ (واقف) (ـَ، ـُ).

فالواو والياء يعاملان في نظر شاهين على اعتبارين من الناحية الصوتية نصف حركة ومن الناحية الموقعية نصف صامت؛ لأن حروف المد«... لا يصاحب نطقها أي احتكاك أو اعتراض لمجرى الهواء، ولا تفتتح المقاطع ولا تغلقها، ويسمى المقطع المنتهي بها مفتوحا، ولا تكون من حروف المادة الأصلية. أما الواو والياء اللينتان أو المتحركتان فيرافق

[1] ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/27،28 ، والصوائت في الدرس اللغوي رؤية صرفية جديدة، صالح علي محمد النهاري، ص265

[2] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: عبد الصبور شاهين ، ص30

نطقهما احتكاك ما أي نوع ضعيف من الحفيف، وتفتتحان المقاطع وتغلقانها، فالواو المتحركة في (وقف) تفتتح مقطعا والواو الساكنة في (موقف) تغلق مقطعا.»[1] بهذا القول يتبين الفرق بين واو المد ويائه وواو اللين ويائه أي المعتلتين اللتين تأخذان حكم الصامت على أن هذه الأخيرة تكون من حروف المادة الأصلية ويسمح التركيب اللغوي بالابتداء بهما كما يكون مغلقا أما الواو المد وياؤه فلا تكون من حروف المادة الأصلية ولا تفتتح المقاطع بها فهذه خاصية من خصائص النظام العربي الذي لا يبدأ بساكن كما لا تنتهي به.

أما قوله لا تكون من حروف المادة الأصلية فلا أوافقه الرأي؛ لأن الصائت وإن أهمل في الكتابة فلا يعني أنه ليس له وظفية، فالمعنى يقوم بدخول الصائت إذ يتغير المبنى بتغير المعنى، كما أن خاصية مرور الهواء ليست هي الفاصل بين هذين النوعين وهو على حد رأي " كمال بشر " بقوله: « أما نحن فلسنا نأخذ بهذا المعيار النطقي في التفريق بين حالتي الواو والياء، ونعتمد في الأساس على معيار أدق وأقرب إلى الحقيقة وهو معيار الوظيفة ودورهما في البناء اللغوي الواقعي، إنهما حركتان خالصتان في نحو (أدعو، أرمى) لوقوعهما موقع الحركات، واستحالة ضمها إلى الأصوات الصامتة... على عكس ما يحدث لهما في نحو (وعد، يعد) إذ جاءتا متلوتين بحركات الممثلة بالفتحة في المثالين، والواو والياء صوتان صامتان خالصان في المثالين الأخيرين لوقوعهما موقع الأصوات الصامتة...»[2]. نستخلص مما سبق ذكره حول هذه الأنواع من الأصوات أن الفاصل بين

[1] التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم : جعفر نايف عبابنة، مجلة محمع اللغة العربية الأردني،عمان، العدد 66، ص48

[2] دراسات في علم اللغة : كمال بشر، دار غريب،القاهرة،(د، ط)، 1998 ، ص96\97

هذه الأصوات يكمن في الوظيفة التي يؤديها كلا النوعين، فأينما تتابعت حركتان مختلفتان لحروف المد واللين ينتج أشباه الصوامت أو أشباه الصوائت وإذا تتابعت حركتان متماثلتان تكون حركة إشباع خالصة أي: حرف مد، فالحركة المجانسة هي شرط وقوع هذا النوع من الحروف وهي التي تفصله عن الحرف الذي قبله في نحو: كلمة (قيل)؛ فإننا نصطدم بمخرج القاف ثم يتباعد الهواء إلى الجوف لإخراج الكسرة ثم يمد الصوت بمقدارين من الكسرة لتنتج الياء المدية، أما إذا لم تحصل المجانسة فنحصل على أحد هذين النوعين من الأصوات مثل كلمة (موت).

أما فكرة الانزلاق التي حددها شاهين ومن اتفق معه فيصعب معها تحديد نوع الصوت، وأن الخلط الذي وقع لعلماء التراث بين حروف المد واللين ناتج عن الرسم المتشابه وليس في تفسير هذه الأنواع من الأصوات، إذ اتضح من قول سيبويه أنه كان يدرك هذه الحقيقة قائلا: « ولا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة، لأن فيهما لينا ومدًا...»[1].

ويطرح **عبد الصبور مشكلة أخرى من مشكلات الكتابة العربية تتمثل في** الرموز **الإضافية التي وضعت للتعبير عن المعنى من بينها ظاهرة التنوين إذ يرى أن ذلك الرمز المعبر عنه بعلامتين سواء كان كسرة أو ضمة أو فتحتين لا يصح التعبير به من الناحية الصوتية،** والتنوين عند علماء اللغة نون ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا ولكن لا تكتب، ولا

[1] الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982 ، 4/446.

يخفى ما للتنوين من سمة بارزة في تحديد العلامة الإعرابية، بل يتغير المعنى من قولك : أنا قاتلُ أحمدَ إلى قولك : أنا قاتلٌ أحمدَ بين المفعولية والإضافة، كما له سمة صرفية بين النكرة والمعرفة في اسم العلم من الأسماء المبنية في نحو: (مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر)، إذا نون نكرة وإذا لم ينون كان معرفة، وكذا الكتابة العروضية فتكتب التنوين نونا ساكنة دلالة على التنوين وغيرها من الوظائف التي يحتلها التنوين في النظام اللغوي العربي.

فالرسم الكتابي الذي عهده الباحث لهذا الرمز هو الذي دعا شاهين أن يعاد النظر في كتابته «...بدلا أن يكتب الاسم المنون هكذا : ((رجلٌ_ رجلاً _رجلٍ)) – أن يكتب على صورة (حركة ونون صغيرة) بجوارها هكذا :رجلُنْ..الخ..، وفي ذلك من دقة الرمز وصوابه ما كان يجنب الكتابة العربية قصورها في هذا الباب، إلى جانب أنه يقرب ما بين صورة التنوين في المفرد من ناحية، وصورته في المثنى والجمع من ناحية أخرى، حيث يرسم التنوين فيها نونا كبيرة،، قيل: أنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد...»[1]، فاقتراح شاهين لرمز التنوين، ناتج عن إدراكه للجانب النطقي الذي يرى تمثيله الحقيقي و كتابة علامتين لتنوين بجوار الحرف ما هو إلا تكرار لذلك الصوت والأصح أن تكتب الحركة وبجوارها نون صغيرة.

لكن هذه الرموز التي يرى المؤلف أنها قاصرة عن تمثيل الصوت فهي ما اصطلح عليه علماء العربية في وضع اللغة بدءًا مع أبي الأسود الدؤلي وحفظ النص القرآني وكذا

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية : عبد الصبور شاهين، ص36

علامات الضبط التي صنعها الخليل، لذا لا يمكن إنكار جهود علماء التراث ولا اللسانيين المحدثين؛ لأن تطور المختبرات اللغوية في جانب الأصوات خاصة هو الذي أدى إلى تغيير بعض المفاهيم.

من هنا يقرر عبد الصبور بالاستعانة بالكتابة الصوتية الدولية التي يرى أنها الأقرب في تمثيل الأصوات العربية تمثيلا لها بما يقابلها لدى الرموز اللاتينية (ء\ ’\ب\b \...) كما أن الصورة النطقية للحرف الواحد في النظام العربي يتعدد وهو ما يسمى بالتنوع الألفوني، وبناء على هذا المفهوم فرّق اللسانيون المحدثون بين الكتابة الهجائية والكتابة الصوتية؛ هذه الأخيرة التي يشكل الصوت فيها العنصر الأساسي لتمثيل الحرف، أما الكتابة الهجائية فيشكل الحرف الوحدة الأساسية لها.

إلا أن هناك من اعترض على فكرة شاهين ومن تبعه حول استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية بقوله: « ولا نجد أي معنى لان يستخدم الأصواتي العربي الحروف الرومانية وهو يوجه كتابه إلى أكثر من مئة مليون لهم رموزهم الكتابية الموحدة غير الرومانية، ولعلنا نملك هنا أن نردد عبارة دي سوسير (علينا أن نرسم لكل لغة ندرسها نظاماً صوتيا، أي وصفا لتلك الأصوات التي تعمل بها تلك اللغة فكل لغة تعتمد في نظامها على عدد الفونيمات (الوحدات الصوتية المتميزة) ... ولا نجد في العربية ما يمنع من رسم الصوائت القصيرة (الحركات) برموزها المألوفة على السطر...»[1]، فهو بهذا يضع حلا

[1] أصوات العربية بين التحول والثبات : حسام سعيد النعيمي، ص93

لمشكلة الكتابة العربية التي تهمل الصائت بأن يوضع له علامة جنبا إلى جنب مع الصامت على مستوى السطر؛ لأن اللغة العربية أو أي لغة من اللغات اللاتينية هي من صنع اللغويين فلكل لغة نظامها الخاص لقوله تعالى﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[إبراهيم 4].

وهذا الذي قام به " داود عبد ربه " في إطار تحسين الكتابة العربية بدلا من استخدام الرموز اللاتينية، وفرق بين الكتابة العادية والكتابة الصوتية بأن جعل رموزا للصوائت القصيرة ورموزا للصوائت الطويلة لئلا يحدث التباس بينهما كما وقع القدماء، ويرى عبده « أنه لو تم كتابة كلمتي (قال) و(باع) كتابة صوتية لما وقع الخطأ. ولسهل عليهم ملاحظة القاعدة الصوتية التي حولت البنية العميقة (الأصل) لكل من الكلمتين إلى البنية السطحية (ظاهر اللفظ) :(ق- و- ل-) \ (ق- - ل-) ، (ب - ي - ع-) \ ب- - ع- \ فيظهر من الكتابة الصوتية أن الواو والياء تسقطان لوقوعهما بين حركتين متماثلتين وليس كما يراه القدماء»[1] فهم يرون أن الواو أو الياء تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

إن مشكلة الكتابة العربية التي بيّنها عبد الصبور في غاية الأهمية، فهي السبب الذي أوقع علماء التراث في الخلط بين حروف المد واللين، أما اقتراحه في استبدال الرموز العربية بالرموز اللاتينية لتمثيل أقرب للصوت باستقلال كل من الصامت والصائت كان الأحرى أن يدخل هذا التغيير في الكتابة الصوتية العربية بوضع رمز لكل صوت كما فعل حسام النعيمي وداود عبده وغيرهم؛ لأنه كما أشرنا سابقا أن لكل لغة نظامها الخاص وهي

[1] الانسان وعالم اللغة : داود عبده، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة فيلادلفيا، ص58

من عمل اللغويين وأبحاثهم، ولكن نأخذ بعين الحسبان جهود كل من علماء التراث واللسانيين المحدثين فإن المحدثين حتما مستندون لمرجعية انطلقوا منها هي أبحاث وجهود علماء التراث، إلا أن التطور اللغوي المستمر مكّنهم من إدراك طبيعة الحركات وتقسيمها خاصة العلاقة بين أصوات المد واللين.

المبحث الثاني : بناء الكلمة العربية ومادتها

تتميّز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، هذه الخاصية حفظت للغة وجودها على غيرها من اللغات اللاتينية التي في أغلبها اندثرت، فهذه الأخيرة تتصف بالنظام السلسلي الخطي؛ أي أنها إلصاقية، أما نظام اللغة العربية فهو نظام انصهاري متداخل، ولمعرفة ماهية نظام اللغة العربية ينبغي الوقوف على هيكلة بنائها ومادتها؛ لأن هذه الدراسة هي السبيل لمعرفة الجوهر الأصيل الثابت والعرض الطارىء المتبدل في بنائها.

والعلم الذي يختص بهذا النوع من الدراسات هو علم الصرف أو(morphologie) في المصطلح الحديث؛ وهو الذي يهتم بمختلف التغيرات الصرفية التي تنقل جذرا من الجذور العربية من معنى إلى آخر، وذلك حسب القالب الحركي الذي يفرغ فيه هذا الجذر؛ أي الصيغة الصرفية التي يتمثلها. وعموما فإن بناء الكلمة العربية يقتضي « في مرحلة أولى تأليف جذر من الجذور انطلاقا من أصوات الأبجدية العربية، وهذا الجذر يفرغ في قالب حركي هو الصيغة (schéma)، التي تحدد بصورتها الصياتية والصرافية (مصدر، اسم، فعل، صفة، اسم فاعل...)، وحين يفرغ الجذر(racine) في صيغة من الصيغ يعطينا جذعا(radikal)، وهذا الجذع تلتصق به اللواصق التي قد تكون سوابق (préfixes) كصرفية المضارع...، وقد تكون لواحق (suffixes) كبعض علامات الإعراب...»[1]، وبيان ذلك أن مادة (ضرب) المؤلفة من جذر(ض،ر،ب) مثلا، تصاغ منها الصيغ الصرفية

[1] مكانة الصواتة في الصرف العربي : عبد الرحمن عرجي، ملتقى اللسانيين واللغويين والأدباء والمثقفين الفلاسفة، أروقة المدارس اللسانية، الاثنين 18 يونيو 2012- 21:12

بحسب الحركات الداخلة عليها في نحو: ضرَبَ، ضارب، مضروب ... إلخ من المشتقات، فالصيغة الصرفية هي القالب التي تصب فيه مادة الكلمة فيتكون بما يعرف الجذع؛ وهو صورة من صور الجذر المتفرعة عن المعنى العام والمتمثل في الضرب إضافة إلى معان جديدة فيمن قام بالفعل ووقع عليه الفعل...إلخ؛ فقد شكلت الحركات المتناوبة على المادة الأصلية المتكونة من ثلاثة صوامت التنويع في الدلالات، من هذا المفهوم يتبين لنا أن الحروف الأصلية أو الأصوات المشكلة لهذا المعنى هي أساس هذا البناء، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تشكل مقطعا، إلا بدخول تلك الحركات عليها.

من هذا المنطلق يقرر عبد الصبور شاهين أن نظرتنا « لبناء الكلمة تدلنا على أنه هناك عنصر ثابت وآخر متغير. فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموع الحركات التي تحدد صيغتها، وتمنحها معناها، وبذلك تزداد قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية وحسبنا أن نأخذ ثلاثة صوامت... ثم نرى ما تفعله الحركات بها ... وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلي)»[1] ، فبناء الكلمة العربية في رأي شاهين يقوم على مادتها الأصلية وهي الصوامت الثابتة ودلالة المشتقات أو الصيغ الصرفية على المعنى الأصلي الذي أفادته تلك الحركات المتغيرة بحسب حاجة المتكلم وقد أطلق شاهين على هذه العملية " التحول الداخلي" فمادة (ك ت ب) مثلا يصاغ منها الفعل (كَتَبَ) والمفرد (كِتَاب) والجمع (كُتُب) فتنوعت الصوائت

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص43

أو الحركات بين القصيرة والطويلة لتعطي مجموع الصيغ الممكنة المختلفة في الدلالات. بهذه الملاحظة يلفتنا المؤلف إلى ظاهرة أساسية في نظام اللغة العربية يقوم عليها القسط الأكبر من متن اللغة وهو" الاشتقاق"؛ الذي يعدُّ وسيلة مهمة لمعرفة الأصيل والزائد من حروف الكلمة، ولقد كان للمعاجم اللغوية العربية إسهام كبير في هذا المجال بدءا من "الخليل بن أحمد" الذي قام معجمه" العين" على نظام التقاليب وذلك لحصر ألفاظ اللغة، أما ابن فارس في معجمه "المقاييس" فبالإضافة إلى جمعه للكلمات المشتقة من مادة واحدة في باب واحد فقد تتبع معاني مفردات الباب الواحد وأرجعها إلى أصل واحد أو عدة أصول من المعاني.

ويؤكد عبد الصبور على فكرة نظام الاشتقاق الذي اختصت به العربية على غيرها من اللغات الأوروبية، التي اعتمدت في تكوين مفرداتها على الإلصاق فأضافت إلى الثابت من المادة السوابق أو اللواحق كما أن الصائت متداخل مع الثابت، ومثال ذلك كلمة (valeux/valeur)؛ فتغييرك اللواحق بين (eur) و(eux)، يتبدل المعنى من " القيمة" إلى " شجاع أو مقدام"، ومسألة السوابق واللواحق لم تغب عن البناء العربي فكما أن للحركات دلالتها فكذلك للسوابق واللواحق دلالتها وتتجلى دلالة هذه الأخيرة في العلامة على المثنى والجمع، أما السوابق: تبرز مثلا في دلالة الزمان أو المكان...إلخ.

من هذا التصور لبناء الكلمة العربية ومادتها بمقارنتها مع نظام اللغات اللاتينية يخلص شاهين إلى أنه « وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هي أصل الاشتقاق،

وهي التي يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه وسائر المشتقات، بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات، حيث نجد أن هذا المصدر مكون من صوامت ثابتة وحركات متغيرة ... وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل الاشتقاق، فإن الفعل مركب من حدث وزمان، والأولى أن يؤخذ المركب من البسيط، والمادة كما بينا هي أبسط صورة توجد فيها(خامة)الكلمة... »[1].

إن الفكرة التي أتى بها شاهين في أصل الاشتقاق على أنه المادة الثابتة، وهي الأساس الذي بني منه الفعل والمصدر وسائر المشتقات وهو رأي له وجاهته كما أنه قضية تستلزم أن يقف الباحث عندها ليعود بها إلى تلك الجهود لعلماء المعاجم اللغوية؛ التي أخذت بأصالة المادة المعجمية وجعلتها مدخلا للأبواب وأدرجت تحت هذه المادة مشتقاتها، إضافة إلى الميزان الصرفي الذي وضعه علماء اللغة لمعرفة الزائد من الأصلي في تمثيل المادة يدل على صحة ما ذهب إليه شاهين في فكرة الأصول الثابتة.

ومن أعمال اللغويين في التراث عمل ابن جني (392هـ) في كتابه الخصائص الذي يعد رائدا لكثير من الدراسات اللغوية حين تحدث عن الاشتقاق الصغير، قائلا: «...أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب(سلم) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سَلِمَ ويسلمُ وسالم وسلمان

[1] المصدر السابق : ص44

وسلمى والسلامة والسليم اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة»[1] يتبين من قول ابن جني أن اختلاف أصول هذه المباني، يرجع إلى أصل واحد هي مادة(س،ل،م) الذي يحمل المعنى الجوهري (السلامة)، وقد أفادت هاته الصيغ دلالات جديدة عن المعنى الأصلي، فالصيغة تتضمن معنيين: الأولى هي دلالة الأصل المأخوذ منه، والثانية هي دلالة البناء الصرفي الذي حلت فيه.

ويوافق " إبراهيم أنيس " شاهين الرأي في أصل الاشتقاق، حين يصور لنا حقيقة تلك المادة الصامتة التي هي أصل الاشتقاق والمشتقات جميعا مشبها إياها بالمادة الخام التي تتخذ أصلا في البناء أو التصنيع فيقول: « وليس مثل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات...»[2]، وبذلك تتضح أصول المادة على أنها أصل المشتقات في نظرهم ومنها يشتق الفعل والمصدر؛ لأن الفعل مركب من حدث وزمان مطلق وأصول المادة مقيدة مكونة من صوامت ثابتة، فأولى أن يؤخذ المقيد (مادة الفعل) من المطلق، أما المصدر؛ فلأنه وجد في العربية أفعال مستعملة ولا مصادر لها نحو:(نعم، بئس)، كما أنه قد يزاد على عدد أحرف المصدر عن الفعل المشتق (كانطلق انطلاق)، فالجذر يشكل البنيات المختلفة بإدخال المصوتات عليه.

[1] الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب، المصرية ، (د،ط)، (د،ت)، 2/134

[2] من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس، دار العلوم، القاهرة، ط3، 1966، ص47

ويسلك " تمام حسان " في أصل الاشتقاق طريقا مغايرا لما رآه شاهين وأنيس وغيرهما وإن بدا أنه لا يبتعد عن فكرة الأصول إذ مال إلى إخضاع هذه الظاهرة لمعايير منهجية ورأى ضرورة أن يسلك الصرفيون طريق المعجميين « مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون ((الاشتقاق)) حدود مشتركة بين المنهجين. وإذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق...»[1]، فصلة الاشتقاق في الصرف تقابلها في المعجم (الاشتراك في المادة) عند تمام حسان؛ هاته الأخيرة التي تتخذ من حروف المادة مدخلا إلى شرح معاني تلك المباني من دون أن يحصر ذلك المدخل بمعنى معين بل تكون هناك معان متعددة له، ولا يكون هناك أصل وفرع في الاشتقاق بل تحقق تلك الأصول معنى وظيفيا يلخِّص علاقة تلك المباني، ويصبح الاشتقاق من هذا المنظور دراسة صرفية منطلقها خدمة المعجم.

لكن تمام حسان بالغ في فكرة تغيير منهج الصرفيين إلى منهج المعجميين حول الاشتقاق؛ ذلك أن بناء الكلمة العربية له أصوله المرتبطة بعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو؛ لأن الكلمة العربية قبل توظيفها يحتاج إلى معرفة أصلها واشتقاقها وهناك مفردات في المعاجم ليست مشتقة فكيف يصح أن يكون المعجم هو المرجع للاشتقاق؟، لذا يجب التفريق

[1] اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، ص169

بين موضوع علم الصرف الذي يدرس بنية الكلمة المفردة وأصالتها استنادا لقواعد مضبوطة تتمثل في الميزان الصرفي وموضوع علم المعجم؛ الذي هدفه تلك المفردة في ذاتها وشرحها وهي تنتمي إلى قائمة حرة أو مفتوحة لا تنتهي إلا بانتهاء اللغة.

ولما كان للحركات دورها في بناء مادة الكلمة الثابتة يستنتج عبد الصبور أن هذه المادة « تحمل المعنى الأصلي، الذي تدل عليه بمجموعها، وإن الحركات تشخص المعنى، حين تبرزه في وضع معين، فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم، فإن أراد وصفا للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدي معناه... وهذا هو معنى الاشتقاق الذي حدده القدماء بأنه: أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع التناسب في المعنى. و نرى نحن أنه: استخدام العنصر المتغير– أساسا – وهو الحركات لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة.»[1] فالتغيير الذي يحدث الاشتقاق في نظر شاهين أساسه تلك الحركات فهي التي تشخص المعنى وتحدثه بحسب حاجة المتكلم من الفاعلية إلى المفعولية...إلخ، فجعل مصطلح "الاستخدام" للاشتقاق بدلا من الأخذ عند علماء التراث؛ لأن الأخذ لا يبين معه المشتق من المشتق منه، كما لا يعرف أيهما المادة أو البناء وما تفرع عنها من دلالات الصيغ، أما الاستخدام في نظره فإنه يصور الوسيلة أو الآلية اللغوية التي تعطي مختلف الصيغ اللغوية والمتمثلة في الحركات أو الصوائت؛ وذلك أن العربية لا تقتصر في صوغ صيغها على هذا " التحول الداخلي" كما سمّاه شاهين.

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص45

بل هناك طرائق أخرى في صوغ مشتقاتها كنت قد أشرت إليها في البداية هي السوابق واللواحق وكذا الزوائد الوسطية المتعلقة بتاء الافتعال مثلا فهي تحمل دلالات في بنية الكلمة كما كانت الحركات تشخّص المعنى، لذلك كان المفهوم الأنسب للاشتقاق عند شاهين هو استخدام تلك الحركات أساسا في تشخيص المعنى.

وهذا الذي أكدته الباحثة خديجة زبار من أن دورها لم يكن « ... مقصورا على الجانب الصوتي، بل تجاوزته إلى الجانب الدلالي حيث إنها تعد مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة، إذ لما كانت الحروف تتحمل المعنى العام ظهر دور الحركات في تنويع هذا المعنى من مثل ضَرَبَ، ضرُب... ضارب والأمر ضارب...»[1]، وهذا النوع من الاشتقاق الذي أشارت له الباحثة والمؤلف هو الأكثر ورودا في العربية وأهمية؛ لأن الألفاظ تتصرف عن طريقه ويثري اللغة بالتنويع الدلالات لتلك الصيغ.

ويشير عبد الصبور إلى نوع من المشتقات في رأيه إذ قد « تعمد العربية إلى نقص الكلمة كما في الأمر من (وعد) :(عدْ). وهذا التصرف في الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أهمية، بالقياس إلى وسيلتي التحول الداخلي والإلصاق.»[2]، فاعتبر شاهين هذا النوع من المشتقات حذف فاء الفعل المثال من الأمر أدنى وسائل اللغة، مقارنة مع تلك الصيغ التي تحمل معنى جديدا إما بدخول الحركات على ذلك المبنى وهو ما أطلق عليه

[1] الحركة وأهميتها في دلالة البنية الصرفية، خديجة زبار الحمداني، مجلة جامعة كركوك للدراسات اللسانية، المجلد 7، العدد3، 2012، ص3

[2] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : عبد الصبور شاهين، ص45

بعملية "التحول الداخلي" وإما بالإلصاق سواء كان سوابق أو لواحق؛ ولأن الاشتقاق هو من طرائق نمو اللغة وتنوع أساليبها، وصف المؤلف هذا النوع من الحذف بأنه هو أدنى آليات اللغة.

من هنا نستنتج أن نظرة شاهين للاشتقاق لا تختلف عن غيره من علماء اللغة المحدثين، الذين يرون أنه الوسيلة الثانية لتنمية اللغة بعد القياس، لذلك كانت دراسة شاهين للبنية الكلمة العربية ومادتها تبيين أهمية هذه الخاصية التي تتميز بها اللغة العربية، ويثبت للباحث أن هناك قواعد وأصول تبنى عليها الكلمة العربية والمتمثلة في تلك المادة الثابتة (الصوامت) التي لا يمكن لها أن تشكل مقطعا إلا بدخول الحركات عليها والتي بدورها تشخص المعنى، فيتحدد معنى الاشتقاق عنده باستخدام العنصر المتغير "الحركات" أساسا في تغيير معنى صيغة الكلمة؛ لأن التغيير يكون بخاصية الإلصاق والزوائد الوسطية أيضا.

المبحث الثالث : الإعلال والإبدال

إنّ من أهم القضايا التي تبرز ضمنها علاقة علم الصرف بعلم الأصوات ظاهرتي الإعلال والإبدال؛ وهي من أهم الموضوعات التي قامت حولها الدراسات اللسانية، إثر تطور علم الأصوات والأجهزة الصوتية الحديثة؛ التي تفسر هاته الظواهر استنادا إلى قوانين صوتية تحكم بنية الكلمة؛ ذلك أن التغيرات الصوتية لبنية الكلمة بين تقريب الصوت من الصوت أو مخالفته لما يحدث من تماثل من ثقل على اللسان، تندرج تحتها هذه الظواهر اللغوية، فالإعلال تغيير يطرأ على أحد حروف العلة الثلاثة وهي (الواو، الياء،الألف) وما يلحق بها (الهمزة)، ويأخذ الإعلال ثلاث صور؛ أولها الإعلال بالقلب نحو: (قال) التي أصلها (قَوَلَ)؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وثانيها الإعلال بالحذف في مثل (يعد) مضارع (وعد)، وثالثها الإعلال بالتسكين نحو: (يقول) وأصلها (يقْوُلُ).

أما الإبدال فهو أعم من الإعلال؛ لأنه يتضمن الحروف الصحيحة والمعتلة؛ وهو إحلال حرف مكان حرف آخر، والحروف التي يقع فيها هذا النوع ثمانية أحرف وهي (الهمزة والواو والألف والياء والدال والطاء والتاء والميم)، ولا تحدث هذه الظواهر إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، إما صفة أو مخرجا فهي مسألة تتعلق بالتأثر والتأثير بين هذه الأصوات، وستتضح هذه العلاقات أكثر في هذا المبحث الذي نحاول فيه تبيين آراء عبد الصبور لهذه القضايا؛ بعرض تلك المواضع التي تتجسد فيها وتفسيرها على أساس صوتي لا على أساس الشكل الذي بيّناه في مشكلة الكتابة العربية؛ إذ يرى شاهين أنه سبب

عدم التفرقة بين الهمزة وهذه الحروف فقد جمعها علماء التراث في حيز واحد، وأطلقوا عليها بالحروف الهوائية فلا حيز لها، فالتبس عليهم التمييز بينها وبين حروف العلة مثلما التبس تناولهم لمسائل أحرف المد وعلاقتها بأحرف العلة كما أنهم يرمزون للهمزة ألفا أحيانا.

لذا يرى عبد الصبور ضرورة معرفة طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية «...فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماما، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس، فهي إذن: صوت حنجري، انفجاري مهموس، وهي بذلك تعدُّ من الصوامت، فإذا أردنا التعرف على طبيعة أصوات المد (الحركات الطويلة) وجدناها أصواتا انطلاقية، تخرج من منطقة الفم، بعيدا عن الحنجرة والحلق، واللهاة. ثم هي أصوات مجهورة، بل هي أعلى الأصوات إسماعا، على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعا.»[1]

بهذا يتبين الفرق بين طبيعة هذه الأصوات، فالهمزة صوت ناتج عن انطباق الوترين الصوتيين في الحنجرة ثم ينحبس الصوت معها انحباسا تاما فيخرج الصوت في صورة انفجار؛ أي أن هناك اعتراضا لمجرى الهواء، وعليه تكون الهمزة من الأصوات الصامتة وهي بذلك صوت انفجاري مهموس ناتج عن انغلاق الوترين الصوتيين وانفتاحهما، أما أصوات المد(الحركات الطويلة)؛ وهي أصوات أخلي الهواء لسبيلها دون اعتراض لكن يتخذ معها الفم – في نطقها– وضعيات مختلفة من الفتح والضم والكسر، و(الواو والياء) أشباه

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي:عبد الصبور شاهين، ص172

الصوامت أو الصوائت، تتخذ شكلين كما بينا سابقا أنها ذات طبيعة انتقالية، تكون في موضع الصامت كما تكون في موضع الحركات.

لذا يرى شاهين أن الفرق الجوهري بين الهمزة وحروف العلة يكمن في خاصية الانتقال لهذه الأخيرة، والهمزة بهذا لا تكون إلا صوتا صامتا مستقلا.و ينفي ما اعتقده علماء التراث في الاشتراك في المخرج، ومن تفرد بهذا العمل " الخليل بن أحمد " الذي رتب معجمه " العين" على أساس حلقي؛ إذ اختتم معجمه بهذه الحروف بضم الهمزة مع حروف العلة وسماها بالهوائية، وهذا ما رآه " كمال بشر " على أن النظرة إلى الهمزة «... سببا في وقوع الخليل في خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه. ذلك أنه يرى أن الهمزة حرفٌ معتل؛ إذ هي في نظره قابلة للتغيّر والتحول، شأنها في ذلك ((شأن حروف العلة)) المعهودة : الألف والواو والياء...»[1].

ففكرة شاهين ومن وافقه الرأي في عدم تفرقة علماء التراث بين الهمزة والحركات الطويلة، لا يدل على عدم إدراك الخليل لطبيعة هذا الصوت بنسبتها للحروف الهوائية، بل لأن الهمزة يعتريها ما يعتري هذه الحروف من إعلال وإبدال، كما أن سمة التخفيف التي تؤول إليها الهمزة جعلت " الخليل " يعتبرها من الحروف الهوائية وإبدالها من جنس ما قبلها إذا كانت ساكنة في نحو:(مومن، وبير) وغيرها صّيرها واوا أو ألفا أو ياء، فشابهت بذلك

[1] دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د،ط)، 1998، ص70

الحيز النطقي لها، فإطلاق هذه التسمية من قبل الخليل مرده للطبيعة الصرفية لهذا الحرف ولا يعني ذلك أنها من حروف العلة.

وهذا الذي بيّنه " فاضل المطلبي " من أن هذا «... التحريف قد جاء من جراء فهم خطأ لكلام الخليل الذي يشير فيه إلى أن هناك أربعة أصوات معتلة في العربية هي الألف والواو والياء والهمزة فكأن من حرف فهم من هذا أن الأصوات الأربعة من طائفة واحدة في كل شيء... في حين ما كان الخليل ينظر في إطلاقه مصطلح (المعتلة) إلى هذه الأصوات من قبيل طبيعتها الصوتية، بل أضرب عن ذلك إلى بيان طبيعتها الصرفية إذ وجد أن هذه الأصوات أكثر الأصوات اللغوية اعتلال وانقلابا وسقوطها»[1]، لأنا وجدناه في موضع آخر يصرح بأن هذا الصوت (الهمزة) يقع من أقصى الحلق مخرجا فهو بهذا يدرك طبيعة كل من الصوتين، من هنا نستنتج أن مصطلح الحلق عند علماء التراث يقابله الحنجرة لدى اللسانيين المحدثين وليس هناك اختلاف في التسمية سوى نسبة الهمزة لتلك الحروف الهوائية أو الجوفية كما سمّاها سيبويه، لذا يعتبر شاهين استحالة الإبدال بين الهمزة وأصوات المد والعلة لتباعد المخرجين.

وأما الإبدال الذي يحصل في بعض اللهجات كقلب الجيم ياء في نحو:(شجرة، شيرة)، فليس هذا من قبل القياس التصريفي الذي يخضع للقواعد الفصحى وإنما هو لهجة من لهجات العرب لم تعرف الجيم في هذا الموضع، كما يشير إلى أن للهمزة وظيفة دلالية

[1] في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د،ط)، 1984، ص16

قبل أن تكون دليلا على صوت لغوي تتمثل في النبر؛ الذي يأخذ صورا مختلفة من بينها تضعيف الأصوات وطول الحركات والهمزة، فقبيلة " تميم " ممن اشتهروا بالهمز على غرار " قريش " التي لا تهمز مثل كلمة "خطيئة عند تميم وخطيّة عند قريش"، ويعلل شاهين لجوء المتكلم العربي إلى إبدال حروف المد والعلة همزة؛ لاستكراه توالي الحركات الكثيرة في المقطع، فهاته الخاصية في نظر شاهين تضعِّف النظام المقطعي؛ لأن الحركات صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل، وهي من وجهة نظر علماء التراث تجعل النطق ثقيلا [1].

فإبدال حروف المد والعلة همزة في الاستعمال العربي هو خاصية من خصائص النظام العربي، الذي ينأى عن توالي الحركات لتكوين مقطع عربي سليم، وهو كذلك صورة من صور النبر الذي اعتمدته بعض القبائل، لكن ينبغي التفريق بين النظام العربي الذي يخضع لقواعد الصرف العربي وتلك اللهجات التي تهمز، فهي تصنف ضمن الإبدال اللهجي الذي لا يخضع لقواعد، لذا فظاهرة الإعلال والإبدال ترجع لأسباب مختلفة، هدفها التخفيف في النطق يعرض لها المؤلف استنادا للتحليل الصوتي لبنية الكلمة؛ لأنه يرى أن الارتباط الشكلي للكتابة العربية هي السبب في وقوع علماء التراث في تفسير هذه الظواهر.

ولمّا تداخل مصطلح الإعلال مع الإبدال كأن يقلب حرف العلة صامتا انطلق شاهين من الإبدال فهي كالآتي:

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص174\175

أولاً: إبدال والواو والياء همزة :

تبدل الواو والياء همزة في أربعة مواضع بيّنها علماء الصرف، أما عبد الصبور فيرى أن قلب الواو والياء في نحو: (سماء) الذي أصله (سماو) مرده لخاصية «... الوقف العربي، الذي لا يكون على حركة في مثل: كساو kisaa–u ، فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت هو الهمزة؛ التي تستعمل هنا قفلا مقطعيا، تجنبا للوقف على مقطع مفتوح.»[1]، فوقوع الواو الانزلاقية $\underset{w}{\overset{a+u}{\smile}}$ مع تتابع حركة ألف المد وهي فتحة طويلة مقطع لا يستحسن في النظام العربي؛ لأنه يشكل سلسلة من الصوائت أو ما يعرف بالتراكم الحركي، فتحول الواو إلى همزة لتصحيح المقطع ويسقط شطر الواو أو الضمة، فتصبح كساء، لذا ينكر شاهين أن تكون الهمزة بدلا من الواو، ولما كان الأصل في الوقف هو السكون، فهذا يعني أنه لا يقف على مقطع مفتوح أو بالأحرى حركة، فيضطر إلى إغلاقه بالهمزة.

ويوافق شاهين الرأي الباحث " أحمد صفاء " من أن لفظة (كساو) «... تتكون من مقطعين مقطع قصير ومقطع طويل ذو تراكم حركي هكذا(كـِـ/ سـَـَـ) ولأجل التخلص من هذه المشكلة الصوتية يكون القلب إلى الهمزة فيزول تتابع الحركات ويتكون لدينا مقطع سليم خال من المشاكل الصوتية(كـِـ سـَـ ء–)»[2].

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص177

[2] التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة :أحمد صفاء عبد العزيز، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد1، العدد1، السنة2015، ص193

إنّ تفسير كل من شاهين والباحث يتفقان في مسألة إقفال المقطع بالهمزة للتراكم الحركي، لكن يختلفان في موضع الهمزة؛ فالهمزة تعويض موقعي لدى شاهين أما عند الباحث فهي قلب وهو بهذا يوافق علماء التراث، فالاختلاف بين الفريقين في نظري يكمن في طبيعة التفكير؛ لأن قلب الواو همزة لدى علماء التراث هروب من التقاء الساكنين، كما اتخذوا همزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن، أما اللسانيون المحدثون وفي طليعتهم شاهين فدراستهم تعتمد على أساس المقاطع، فنظرة شاهين وعلماء التراث لها مرجعية واحدة هي خصائص النظام العربي لبنية الكلمة أو المقطع.

إلا أن هناك من يعارض فكرة شاهين ومن وافقه على أن الهمزة في لفظة (كساء، وبناء) إنما هو من قبيل المقطع المفتوح فحلت الهمزة من أجل تصحيحه «....وإذا كان ما يقوله صحيحا فلماذا لم يقفل المقطع في مثل (الآي) و(الغاي)و(الراي) وكل ما آخره مقطع مفتوح منته بحرف علة، ثم إذا كان هذا من أجل الوقف – كما يقول– فلماذا لم تعد تلك الكلمات إلى حالتها عند وصلها؟...»[1]، نقول أن بقاء هاته الكلمات منتهية بحرف علة دون إقفالها؛ لأن الياء هنا ليست حرف مد بل هي أصلية في الكلمة و(الآي) هي جمع آية، وكذا الأمثلة المشابهة لها، فيجب التفريق بين الياء والواو المعتلتين كما أشرت آنفا على أنها صوت بيني يتخذ شكلين أطلق عليه اللسانيون أنصاف الحركات أو أشباه الصوامت أو الصوامت الضعيفة.

[1] ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين: محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد48، 31\12\2015، ص179

والمواضع الأخرى **التي تبدل فيها الواو والياء همزة، كأن تقع عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه، أو تقع بعد ألف مفاعل وقد كانت مدة زائدة في المفرد أو تقع ثاني حرفين ليّنين بينهما ألف مفاعل،** فعلة القلب عند شاهين أن « المقطع الأخير في (قا/ ول- با/ يع- عجا/وز- صحا/يف- نيا/يف)- يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلت محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال، لعدم وجود العلاقة المبيحة له»[1]، فالحركة الطويلة (الألف مع الواو أو الياء) الانزلاقتان تشكل تراكما حركيا تضعف البناء في المقطع؛ لأن هذا يجعل النطق ثقيلا في الاستعمال العربي الذي يميل إلى الخفة.

ففي صحايف مثلا تشكل بداية المقطع الجديد بحركة انزلاقية تتمثل في الياء أي بصامت معتل، sahaa /if فموضع الهمزة موضع الواو أو الياء هو على سبيل تصحيح المقطع لا على سبيل الإبدال كما يرى علماء التراث؛ لأن الهمزة صوت صامت مهموس مستقل مقارنة مع صوت الواو والياء المعتلتين، فهما صوتان مجهوران ذوا طبيعة انتقالية لما قد بيناه، لذا فالهمزة تفيد النبر في تصحيح المقطع؛ أي أن لها وظيفة صوتية.

وهذا الذي يؤكد عليه شاهين وعلماء اللغة المحدثون، ولذا نرى أن صياغة " إبراهيم أنيس " أكثر ضبطا لقاعدة النبر في التركيب اللغوي إذ يقول : « لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولا إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس، كان هو

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص177

موضع النبر، ولا يكون هذا إلا في حالة الوقف. وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، وإذا كان من النوع الثاني أو الثالث، حكمنا بأنه موضع النبر...»[1] فمقاطع الرابع والخامس هو المقطع المديد: (ص+ح +ح +ص، ص+ح+ص+ ص)، ومقاطع الثاني والثالث هو الطويل المقفل: (ص+ح +ح، ص +ح +ص)، والأمثلة التي بيّنها عبد الصبور تندرج تحت النوع الثاني والثالث ليتحول المقطع الأخير من الكلمة (ص ح ص).

من هنا يتبيّن أن تفسير كل من علماء التراث وعبد الصبور من إبدال الواو الياء همزة يتحدد في نقطتين: أن عبد الصبور ومن تابعه الرأي نظروا إلى طبيعة الهمزة الصوتية والوظيفية التي تؤديها في بنية الكلمة من أنها وسيلة لتصحيح المقاطع للتخلص من التراكم الحركي فكانت تعويضا موقعيا للواو أو الياء الانزلاقية، أما علماء التراث فكان الإبدال لديهم وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين.

لكن هناك من يقف ضد شاهين ومن وافقه الرأي في مسألة التراكم الحركي وتعويضه بالهمزة ويتساءل ما الذي« جعل العرب((يعوضون)) في هذه المسائل ولا يفعلون ذلك في نحو : مقاود، ومجاور... وهي في المنطق مثل عجائز وصحائف؟ إن العربية عندما أعلت تلك وصحت هاته كانت ترمي إلى نوع من الاطراد تنبه إليه الصرفيون القدماء.»[2]، ونرد على سؤاله بقولنا صحيح أن الأمثلة التي أوردتها على وزن مفاعل، لكن الواو في المثالين صحت في المفرد (مِقْود، جاور) أي: أنها أصلية ليست مدة زائدة كـ

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة لأنجلو، المصرية ، ط6، 1975، ص172

[2] ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين: محمد حماسة عبد اللطيف، ص179

(عجوز) فقلبت في الجمع همزة على وزن مفاعل، وأن شاهين لم يخرج عن القاعدة الصرفية المستندة إلى القياس لدى علماء التراث، فهو يخالفهم في مسألة الإبدال فقط الذي يعنى عنده بالحذف والتعويض كراهة للنطق بالصوامت الضعيفة، وكذا النبر كظاهرة صوتية تؤدي وظيفتها لتحل الهمزة محل الواو.

ومسألة قلب الواو همزة يستوقفنا عندها المؤلف لوقوعها الخاص دون الياء؛ وذلك باجتماع واوين في أول الكلمة على وزن مفاعل، سواء أكانتا متحركتين أو ساكنتين تقلب أولى الواوين همزة، ليبين المؤلف وظيفة الهمزة مرة أخرى ولمعرفة الفرق بين ما هو من جنس الحركة، قصيرة كانت أو طويلة وبين (الواو، والياء) المعتلتين نطقا لا كتابة .

وفي هذا النوع من الإبدال نحن بصدد ثلاثة نماذج « الأول: نموذج توالي واوين متحركتين بفتحتين، كما في(وَوَاصِل > أواصل). واللغة في هذا تصحح بداية المقطع بهمز الواو الأولى. والثاني: نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها. أي بضمة طويلة وقعت موقع العين، كما في (وُولى > أولى)، وأصل التتابع في هذه الكلمة هو:uulaa<wuulaa<wuwlaa، وقد كان همز المقطع هنا تخلصا من هذا التجانس الثقيل...والثالث: نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها أي بضمة طويلة، هي حركة البناء للمفعول، كما في: (وُورِيَ). وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا.نظراً إلى عروضه...»[1]، ونبين صحة ما ذهب إليه شاهين بأن قلب أولى الواوين همزة إذا اجتماعا أول الكلمة؛ أنها

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص179

مسألة مرتبطة بنوع البناء الذي تحل فيه؛ لأن صفة المؤنث من (أول) إلى (وُولى) توجب حركة الواو الأولى ضمة من جنسها، فيصحح بداية المقطع بهمزة؛ ذلك أن بنية الكلمة في النظام العربي لا يستسيغ مقطعا مزدوجا في البداية هكذا(wuulaa)، فالواو الثانية في هذا المثال وقعت موقع العين وليست عين الكلمة ووزن الكلمة عند شاهين (فوولى) على الواقع الاستعمالي، ووزنها على الأصل المفترض (فُعْلى) لدى علماء الصرف، فهو ينفي طبيعة الواو الثانية من أن تكون ساكنة فكيف تكون ساكنة وهي حركة في ذاتها مجانسة لحركة الواو التي قبلها، ليجدد بهذا فكرة الالتباس الذي وقع فيه العلماء بين حروف المد واللين.

أما البناء للمفعول في نحو(وُورِيَ)، فقد صحت الواو ولم تقلب همزة من وجهين : أحدهما أنها عارضة أو طارئة لتدل على حذف الفاعل، والثاني: أنه حمل على الكثير المستعمل من الرباعي في مثل (ضارب وضورب)، فيجب التفريق بين الواو المتأصلة في بناء الكلمة من الواو الطارئة على المبنى.

ويؤكد صحة ما ذهب إليه شاهين في تفسير (وَواصل) ونحوها الباحث عبد الجليل بقوله: « ولعل في هذه الشواهد رؤية صوتية تكمن في أن الواو الأولى صوت انتقالي متبوع بصائت قصير، والواو الثانية صوت انتقالي متبوع بصائت طويل، وكلا الصائتين من جنس واحد وأصلهما (الفتحة)، مما يؤدي إلى تركيب حركي مزدوج القيمة الصوتية. وهذا يتطلب صوت الهمزة، بغية تصحيح المسار الصوتي، وتحقيق عامل النبر الوظيفي»[1]. يتضح من

[1] علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية، جامعة آل البيت، (د،ط)، 1998، ص427

هذا القول تركيز كل من الباحث والمؤلف على قضية التفريق بين طبيعة(الواو) ذي الخاصية الانتقالية وكذا توهم القدماء بوجود واوين في نحو: (وولى)؛ لعدم التمييز بين الرمز الكتابي والنطق الصوتي لها، والخاصية الوظيفية لعامل النبر كتصحيح للمقطع كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها.

وإشارة عبد الصبور والمحدثين لقضية النبر تدل على عدم اهتمام علماء العربية بهاته الخاصية لهذه الظواهر – الإبدال والإعلال–، ولكن هذا لا ينفي وجود خاصية النبر لدى علماء التراث فقد كان العربي شديد الحرص على بيان مقاصده الكلامية، وهذا لا يتحقق إلا بالضغط على بعض أجزاء الكلام وخاصة الشعراء منهم، كما يتجسد النبر في الميزان الصرفية في نحو: (فاعل) فيكون صوت الفاء أكثر وضوحا في السمع من غيره، فهناك مظاهر عديدة لهاته الخاصية في تراثنا اللغوي، غير أنها لم تكن مستفيضة بهذا المعنى كما كانت عند اللسانيين المحدثين، على أنها تحقق عامل النبر بالتخلص من الحركة المزدوجة في بداية المقطع، ويلفتنا شاهين لمسألة أخرى من مسائل الإبدال بين الهمزة وأحرف العلة، لكن هذه المرة العملية عكسية وهي:

ثانياً : <u>إبدال الهمزة واو أو ياء</u> :

تبدل الهمزة واو أو ياء في حالتين، الحالة الأولى: حين تقع الهمزة بعد ألف مفاعل، شرط أن تكون هاته الهمزة عارضة في الجمع أي ليست أصلية، وتكون في لام الجمع همزة، نحو:(خطيئة، خطايا) أو أحد حروف العلة الواو مثل(مطيّة، مطايا) أو الياء،

نحو: (هديّة، هديا)، فمثلا (خطيئة) على وزن (فعيلة) تجمع على (فعائل) جمع التكسير فاجتمعت همزتان، واستثقل النطق بهما فأبدلت إحدى الهمزتين ياء لتصير على مثال(قضيّة ومطيّة)، فأصبحت (خطائِي)، فقلبت الكسرة فتحة للتخفيف، ثم تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فاجتمعت ثلاث ألفات فتقلب الهمزة المتوسطة ياء، وتلخص كالآتي:(خطائئ، خطائِي، خطاءَى، خطاءا، خطايا).

أما عبد الصبور فيرى أنّ هاته المراحل الافتراضية كدّ للذهن، وأن القضية في ذلك كله تخضع لملاحظتين :« الأولى: أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمز، بالنسبة إلى: (قضية ومطية، وهراوة)، ولسنا نجد الهمزة في شيئا من تصاريفها مطلقا...، والثانية: لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل) ؟؟، وما ذا الذي حتم هذا المثال في هذه الكلمات؟. أليس من الأيسر أن يقال: إن وزنها جميعاً: (فعالى). كعذارى، وصحارى وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة. كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب، بحمل المعتل على الصحيح...»[1].

إن الفكرة التي أتى بها شاهين في اعتبار هاته الكلمات نحو: (قضية وخطيئة ونحوها) على وزن فعالى كعذارى وصحارى، ونقول خطيّة تخفيفا على لغة قريش بدلا من خطيئة على لغة تميم، ويحمل بذلك المعتل مع الصحيح متجاوزين بذلك التغيرات التي تلحق هاته الكلمات، رأي نحترمه، لكن قد تصادفنا كلمات لا تنطبق عليها فكرة شاهين؛ لأن

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص181

(عذارى وصحارى)هي مؤنث الاسم المدود (عذراء، وصحراء). فالقاعدة الصرفية توجب (لفعيلة) (فعائل)، وتوجب (فُعلى) (فعالى)، من هذا القياس لا نستطيع أن نأخذ برأي شاهين؛ لأن قواعد اللغة مبنية على كلام العرب.

إلا أن هناك من يوافق رأي شاهين ويستدل على صحة ما ذهب إليه من أن « خطيئة ومطيّة وهراوة وما يماثلها من الكلمات جميعها مؤنث، ووزن فعالى الذي للجمع يغلب عليه كونه للمؤنث، إلا ما اختص منه بوزن الصفة فعلان.»[1]، فالإشارة الأخيرة التي يستثني منها هذا الوزن تدل على الصفات المؤنثة تكون على وزن معين لا يشابهها الوزن الذي حمل كل من شاهين وديزيره (فَعالى) التي تكون لصفة المؤنث فُعلى نحو:(حُبْلى، حَبالى).

أما الحالة الثانية: التي تبدل فيها الهمزة واوا أو ياء؛ وذلك في الهمزتين المتواليتين، والذي يبدل منهما عند اللزوم هو الثانية دائماً؛ والإبدال في هذه المواضع غالبا هروب من صعوبة النطق والمتمثلة في الهمزة الثانية وتأتي صور هاتين الهمزتين على النحو الآتي :

أولها: اجتماع همزتين في أول الكلمة الأولى متحركة، والثانية إما ساكنة أو متحركة؛ فتبدل الساكنة من جنس حركة ما قبلها إما واوًا أو ياءًا أو ألفا ، في نحو:(أامن ،أومن إيمان)، فيرى عبد الصبور « أن الواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي هو: أن الناطق أسقط الهمزة الثانية في هذه الأمثلة الثلاثة، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها فتحولت لحركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة، كما يتضح من كتابة الأمثلة

[1] الصرف وعلم الأصوات: ديزيره سقال، ص159

صوتيا/man(ȁa/man<ά . ůu/min<ů/min .(/man<ί/maan). ˈli وهذا النوع من التعويض إيقاعي، يحافظ على كمية المقطع دون النظر إلى نوعه، فهو في كلتا الحالتين طويل، ولكنه في الحالة الأصلية مقفل (ص ح ص)...»[1]، يتبين من قول شاهين أنه يرى سقوط الهمزة الثانية وتعويضها من جنس حركة ما قبلها فتحة أو ضمة أو كسرة لتصير الهمزة الأولى من حركة قصيرة إلى طويلة، ويبدو من هذا التحليل الصوتي، أنه لا يوجد فرق بين سقوط الهمزة وتعويضها من جنس حركة ما قبلها لتتحول بذلك الهمزة حركة طويلة،وبين إبدال الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها ؛ لأن كلتا الحالتين ينتج عنهما نفس الحركة، وكما أنه لا يوجد في كلام العرب أن تلتقي همزتان في أول الكلام فتحققا.

أما الباحث " عادل نذير " فيخالف رأي شاهين ويذهب مذهب علماء الصرف مفسرا السقوط والتعويض بقوله: « ولتباعدها من الحروف وثقل مخرجها وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف»[2]، فعبارة الباحث تدل على أنه يتفق مع شاهين في أمر التباعد بين حروف العلة والهمزة ويخالفه في فكرة السقوط والتعويض إلى التخفيف.

ثانياً: أن تكون الهمزتان في موضع العين؛ وتكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ويقع هذا في صيغة (فعّال) المهموز العين في نحو:(سأل) لتصبح (ساّل)، ففي رأي

1 المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص182

2 التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال والإبدال في كتاب القتضب للمبرد: عادل نذير بيري الحسّاني، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، العدد السادس، 2012، ص75

شاهين أنه « لا تغيير في نطق الهمزتين مطلقاً، سواء وصف نطقهما بالإدغام أو لم يوصف، وإن كان القدماء يرون أن الصوت المدغم يدخل في تاليه، وهو تصور يوحى بأنه فقد شخصيته. ولكن لا نرى أن تغيراً ولو طفيفا، قد حدث للصوت المدغم، أو المدغم فيه، في هذه الصورة وأمثالها.»[1]، إنّ قول شاهين بأن الصوت المدغم عندما يدخل في تاليه يوحي بفقدان شخصيته؛ رأي مجانب للصواب؛ ذلك أن العين في صيغة (فعّال) المهموز توجب أن تكون على صورة واحدة، فترفع لسانك بهما رفعة واحدة، فالحالات التي تتعرض إليها الهمزة مع حروف العلة من تخفيف وإبدال من جنس حركة ما قبلها وإدغام، مرده لخاصية النطق العربي الذي يهدف إلى الخفة في النطق، وما يقابله عند العلماء اللسانيين المحدثين من حذف وتعويض وقصر الحركة وطولها، لكراهة تتابع الحركات المزدوجة، حفاظا على الإيقاع.

لذا فإن ظاهرتي الإعلال والإبدال سببها صوتي بالدرجة الأولى هدفها الانسجام الصوتي بين تلك الأصوات المشكلة لبنية الكلمة، والتي تعرف بقانون المماثلة وكذا المخالفة وسأتطرق إليها في المبحث الآتي وفيها أعرض للإبدال بين الأحرف الصحيحة، وقد اقتصرت على حالات الإبدال بين الهمزة وحروف العلة، متبعة منهج المؤلف ولم أعرض للإبدال بين أحرف العلة والحركات التي تطرق إليها المؤلف؛ لأنني رأيت شاهين في تفسره الصوتي لها، لم يخرج عن فكرة التعويض الموقعي لتراكم الحركي وقصر الحركة وطولها،

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص184

والتفرقة بين الأصوات ذات الطبيعة الانتقالية وهي: (الواو، والياء) المعتلتان وما هو من جنس الحركة قصيرة كانت أو طويلة نطقا لا كتابة .

المبحث الرابع : المماثلة والإدغام

تنوعت الظواهر الصوتية الصرفية للتغيرات الطارئة على تلك الحروف المشكلة لبنية الكلمة؛ وذلك حين تتقارب أصوات الكلمة مع بعضها البعض في الصفات أو المخارج أو فيهما معاً، فيتأثر بعضها ببعض، وكنت قد أشرت في مبحث الإعلال والإبدال إلى أن هذه الظواهر لا تحدث إلا على أساس التقارب بين المخارج والصفات المتبادلة؛ وذلك لتحقيق الانسجام الصوتي أو المناسبة الصوتية؛ هاته الأخيرة هي مبدأ من مبادئ اللغة العربية الفصحى التي تضحي ببعض قوانينها للتخلص من الأصوات العسيرة النطق، مثلما نجدها في حالات الجر بالمجاورة في نحو: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)؛ فـ (خرب) على القياس تكون مرفوعة لأنها صفة للجحر، لكنها جاءت مجرورة للقرب والجوار من (ضبٍّ)، والإدغام والإبدال وغيرها من الحالات التي تسعى إلى تقريب الصوت من الصوت وتقليص الجهد العضلي في إنتاج الأصوات، وقد ربط علماء اللغة المحدثون هذه الظواهر بقانون المماثلة أو المشابهة والانسجام الصوتي بين أصوات اللغة وتداخل هذا المصطلح مع مفاهيم عديدة، فمنهم جعل المماثلة هي الإدغام ومنهم من خصّها بالإبدال فقط.

وعبد الصبور له وجهة نظر في هذه المسألة من أن المماثلة غير الإدغام، لأنها تشمل كل حالات التأثر التي تحدث بين الصوتين المتجاورين، وليتسنى للباحث فهم هذه المسألة والفرق بينها وبين الإدغام ينبغي الوقوف أولا على مفهوم الإدغام عند شاهين لندرك الفرق بينه وبين علماء التراث، ثم نتطرق لمفهوم المماثلة عنده ثم نبين الشرط الذي تقوم

عليه المماثلة وبعدها نعرض للحالات التي صوّر فيها أنواع المماثلة فقد حدّدها وبيّن أكثر ما يرد من أنواعها.

والإدغام عنده هو نطق صوت مضعّف لا أكثر، إما بسبب اتصال جزئيه مباشرة حين يقع الحرفان المتماثلان في كلمة واحدة دون فاصل يفصل بينهما وهذا ما يعرف بالإدغام الصغير، وأما إذا كان بينهما فاصل فإن الحركة الأولى تسقط ليتم التضعيف وهذه حالة الإدغام الكبير، فالإدغام عند شاهين هو من قبيل التضعيف في كلتا الحالتين الصوتية والصرفية ؛ فمن الناحية الصوتية هو صوت واحد طويل يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضعف الحركة القصيرة، ومن الناحية الصرفية هو صامت مكرر مثلما يحدث للحركة الطويلة عندما تنقسم إلى حركتين قصيرتين، ومثال على هذا نطق الكلمتين(قَدِمَ) و(قَدِّمْ)، ولا يفرق بينهما سوى قصر مدة حبس الهواء في الكلمة الأولى، وطولها وتوتر اللسان في المخرج في الكلمة الثانية[1] .

إنّ فكرة التضعيف التي يراها شاهين تتناقض وفكرة الإدغام عند علماء التراث وبعض المحدثين وإن كان شاهين قد اشترك مع علماء التراث في إدخال الصوت مع الصوت ليصبحا صوتا واحدا فسكن الأول وأدخله في المتحرك الثاني، وهو يرى وإنما جيء بالإدغام للتخفيف وتسهيل النطق بأن ترفع لسانك رفعة واحدة لا يزول معهما الصوت؛ لأن المخرج واحد، والتضعيف يكون عكس هذه العملية بأن تكرر ارتفاع اللسان للموضع الواحد

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص206\207

إلى الحنك الأعلى، كما أن خاصية التضعيف في الميزان الصرفي تصاحب زيادة في المعنى ويكون التضعيف أكثر من حرفين متماثلين فالزيادة تكون حرفين أو ثلاثة أحرف، إضافة إلى أنه يوجب الإلحاق بالصيغ أخرى.

لكن هناك من يشاطر شاهين الرأي ويرى أن التضعيف والإدغام واحد ولا فرق بينهما إذ يقول: « وهذا شروع في بيان الإدغامات لأن باب المضاعف محلها لأن المضاعف هو المدغم.»[1]، فنظرته للطبيعة الشكلية والصوتية في التضعيف والإدغام واحدة في نحو:(شدّ ، قتّل)، وكذا تسكين الحرف الأول وإدغامه في المتحرك الثاني بحيث يفنى الصوت الأول في الثاني، إلا أن الإدغام يشمل تغيرات صوتية كثيرة أطلق عليها علماء اللغة المحدثون بالقوانين الصوتية تتعلق بالمماثلة أو المشابهة باعتبارها التطبيق العملي للقوانين الصوتية، فبهذا المعنى يكون الإدغام أوسع وأشمل من التضعيف الذي يشمل المتماثلين.

وهذا الذي أكده الباحث " جزاء محمد " رافضا لرأي شاهين أن «... التضعيف يختلف عن الإدغام، لأن التضعيف يعني الزيادة على الأصل كما في (كسّر) و(علّم) كما أن الإدغام يحدث بعد التضعيف، فهما مصطلحان مختلفان تماماً، وقد أشار إلى ذلك الخليل الفراهيدي إذ يقول صاحب مختار الصحاح: " وذكر الخليل أن التضعيف أن يزاد

[1] العيني : شرح مراح التصريف نقلا عن صيغة فعّل في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية: أحلام ماهر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، 2003، ص23

على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر»[1]، فيتضح الفرق بين الخاصيتين استنادا لبناء الكلمة نحو: (شدّ) التي تتكون من ثلاثة صوامت هي (شَدَدَ) لا صامتا واحدا مكررًا، فالإدغام عملية صوتية أكثر منه صرفية تسعى إلى تقريب الأصوات ويكون في كلمة واحدة كما يكون في الكلمتين، أما التضعيف فله علاقة بالمعنى غالبا من حيث الزيادة على مبنى الكلمة، وأكثر ما يقع في وسط الكلمة.

فهذه الحالة قد صورت لنا الحرفين المتماثلين وتبيين شاهين أن الإدغام في رأيه ما هو إلا تضعيف للصوت يعادل طوله ضعف طول الصوت في المفرد.

لكن الإدغام كما أشرت آنفا لا يقتصر على حالة التماثل بين الحرفين بل قد يكون الصوتان متقاربين أو متجانسين؛ وذلك بفعل التطور الصوتي اللغوي فقد يدنو الصوت من الصوت صفة أو مخرجا « ففي حالة التباعد بين الصوتين، ينطق كل منهما بكل خصائصه، دون أدنى تغيير...أما في حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر، ويمنحه شيئا من خصائصه، أو كل خصائصه، وذلك ما يعرف في – صورته – **بظاهرة المماثلة**»[2]، بهذه الملاحظة يبين عبد الصبور مفهوم المماثلة عنده وعند علماء اللغة المحدثين، فالإدغام نوع من أنواع المماثلة الصوتية التي تسعى إلى تقريب الصوت من الصوت.

[1] الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي: جزاء محمد المصاورة، مجلة جامعة المدينة، المجمع، العدد السادس، مايو 2012، ص225

[2] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص208

وهذا المفهوم ليس من باب الجدة في المفاهيم الصرفية الصوتية الحديثة، ولكنه لم يكن موجودا بصفته مصطلحا، إلا فإنه كانت له جذور في التراث العربي، بل إن هذه المفاهيم امتداد للدرس اللغوي العربي، وقد أطلق عليه " سيبويه " " بالمضارعة"؛ إذ عقد له عنواناً بقوله: "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرفاً من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه" كما أنه أطلق مفاهيم أخرى من بينها القلب والإتباع والإمالة... وغيرها من الظواهر الصوتية، أما "ابن جني" فقد عالج مصطلح المماثلة الصوتية تحت عنوان " تقريب الصوت من الصوت" أو تجنيس الصوت، فيتأثر الصوت نتيجة مجاورته لأصوات تماثله إما صفة أو مخرجا، فلا فرق بين علماء التراث وعلماء اللغة المحدثين سوى التبويب لهذا المصطلح.

والفارق الثاني الذي بيّنه شاهين في كتابه " أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي" هو أن " سيبويه " و"ابن جني" كانا «... يطلقان الإدغام على حالة التضعيف المحض الناشئ عن التقاء المثلين، في حين أن المماثلة لا علاقة لها بمثل هذه الظاهرة. فإذا أخذنا في اعتبارنا انفراد ((الإدغام)) رأييهما بهذه الحالة كان الإدغام أعم من المماثلة»[1]، لأن حالة التماثل عند شاهين في الحرفين كالدال والدال من كلمة (مدّ) المتمثلة في تضعيف الصوت لا علاقة لها بالمفهوم المماثلة؛ ذلك أن التماثل في نظره يقتضي اختلاف الأصوات ليتم التماثل، والذي يعنى بالتماثل هو إدغام المتجانسين والمتقاربين؛ والمقصود

[1] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط1، 1987، ص235\236

بالمتجانسين أن يتفق الصوتان مخرجا لا صفة، كالدال والتاء في كلمة (وتد)؛ فأدغمت التاء في الدال فالتاء صوت مهموس والدال صوت مجهور، فيؤثر الصوت الثاني في الأول ليكتسب الحرف الأول كل خصائص الحرف لثاني فتصبح (ودّ) وهو ما يعرف في صورته **بالمماثلة الكلية**، أما المتقاربان فهو أن يتقارب الصوتان صفة أو مخرجا أو فيهما معا وليس هذا هو الغرض من الدراسة بقدر ما يهمنا الفرق بين المماثلة والإدغام لدى شاهين وعلماء التراث.

ويقتفي رأي شاهين الباحث " جزاء محمد " لفكرة التماثل بقوله :‹‹.. وأحسب أن الإدغام هو نتيجة للتماثل الصوتي وليس هو التماثل عينه، فالتماثل يقتضي الاختلاف أولاً، وإذا ما حدث هذا التماثل وكان تماثلا كلياً وقع الإدغام، وهذا إن صدق على مثل (مكثت)التي تتحول إلى (مكثُّ) لا يصدق على مثل (قلْ لي) مثلا، لأن التماثل موجود أصلاً...››[1]، يتضح لنا من قول الباحث ورأي شاهين أنهما يستندان لأصل واحد أن المماثلة تقتضي اختلاف الأصوات، فتعنى بهذا المفهوم الإدغام الكبير الذي يشمل حالة التقارب والتجانس أما تماثل الحرفين في حالة الانفصال نحو:(قلْ لي) فهذا لا يعنى المماثلة، وكذا الإدغام الصغير فلا علاقة له بالمماثلة لأن التماثل موجود في الأصل والتماثل يوجب إيجاد علاقة بين الصوتين صفة أو مخرجا، ويبين شاهين ومن حذا حذوه أن المماثلة تخضع لمعيار هو قوة الصوت الذي تقاس به درجة التأثر والتأثير.

[1] الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي: جزاء محمد المصاورة، ص319

إن الشرط الأساسي للتأثير هو الموقع الأقوى؛ وذلك بأن يكون الصوت متلوا بحركة غير قابلة للسقوط، إما لكونها طويلة، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت، فامتنع إسقاط الأخرى، نحو كلمة (من بعْدِ ذَلك)؛ فالدال والذال صوتان مجهوران فهما يمتازان بصفة من صفات القوة وهي الوضوح السمعي المتمثل في حرية مرور الهواء، إلا أن الذال احتوت على كل خصائص الدال ومنحتها خصائصها فصيرتها ذالا من جنسها؛ وذلك من وجهين: أولهما أن الذال تحتل الموقع الأقوى لحركة ألف المد التي تليها، وثانيهما: أن حركة الدال قصيرة فضعف موقعها فأسقطت حركة الدال الكسرة للنطق الصحيح؛ لأن الكسرة تحدث ثقل على اللسان والفتحة أخف منها فهي أول الحركات مخرجا فتصبح العبارة(َبْعْذ َذلك)ddaalik ba' وتعرف هذه الصورة **بالمماثلة الرجعية**؛ التي يؤثر الصوت الثاني في الأول[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية لم تكن من ابتداع شاهين ولا اللسانين المحدثين؛ لأن وصف " سيبويه " مثلا لمخارج الحروف وترتيبها وتقسيمها إلى فروع في باب الإدغام، قائم على أساس قوة الحرف ومرتبته؛ فيتحدد مقياس القوة والضعف في الأصوات المجهورة والمهموسة بتوتر الأوتار الصوتية وعدمها، أما الاستعلاء والاستفال فانحصار النفس هو الذي يحدد قوتها... وغيرها من الصفات المميزة للحروف، إضافة إلى أن علماء التجويد طبقوا فكرة القوة والضعف في الحروف على ظاهرة الإدغام ضمن الأداء القرآني

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص208\209

وظواهر أخرى وعدّوا الإدغام إنما يحسن في المواضع التي ينقل فيها الصوت من الأضعف إلى الأقوى نحو: كلمة (ودّ) التي سبق شرحها.

فقانون الأقوى الذي نصّ عليه اللغوي الفرنسي " غرامونت " واعتمده اللسانيون المحدثون في تفسير ظاهرة المماثلة ‹‹... لا يعدو أن يكون معبرا عن فكرة الأقوى التي أشار إليها علماء العربية في التعاملات الصوتية؛ لأن مضمونه المتمثل بتأثر الأضعف في موقعه وخصائصه ... قال به العلماء في تفسير حالات الإدغام والإظهار...››[1]، وكذا حالة الإبدال وغيرها من الظواهر الصوتية التي يعتبر مفهوم القوة والضعف سببا يسوغ إحداثها. ومن هنا يتبيّن أن الدراسات اللغوية القديمة لم تغب عنها هذه الخاصية، وأن الدراسات اللسانية الحديثة منطلقة من مرجعية مفادها الجهود الصوتية لدى علماء التراث.

وفكرة قوة الموقع وضعفه تحيلنا إلى مسألة أخرى من مسائل المماثلة وهي أنواعها وإن كنت قد ذكرت بعضاً منها في حديثي عن قوة الموقع وضعفه، لكنني سأركز على أنواع المماثلة التي يراها عبد الصبور الأكثر ورودا في الاستعمال العربي، فتصنف أنواعها حسب تأثير رتبة الصوت، فإن أثر الصوت الأول في الثاني من دون فاصل بينهما فالمماثلة على هذا الأساس "**تقدمية**" أو "**مقبلة**" وتقاس هذه الظاهرة على صيغة الافتعال حين تقلب التاء دالا أو زايا أو أحد حروف الإطباق نحو: كلمة (ازتجر) لتصبح (ازدجر)؛ فأثّر الصوت المجهور الأول في التاء المهموسة لتتحول دالا فاكتسب الحرف الأول كل خصائص الثاني،

[1] مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية:محمد يحي سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د،ط)، 1971، ص66

أما إذا أثّر الصوت الثاني في الأول فتكون"**المماثلة رجعية" أو " مدبرة**" من دون فاصل يفصل بينهما مثل:(يتَذَكر، يتْذَكر، يذّكر)، فتأثر الصوت الأول التاء المهموسة بالصوت الثاني الذال المجهورة لتقلب إلى الجنس نفسه ثم يحدث الإدغام، وهذه من الحالات التي يجتمع فيها الإدغام مع المماثلة؛ ذلك أن الإدغام في كل صوره يعد نتيجة للمماثلة الصوتية التي تسعى لتقريب الصوت من الصوت.

وقد لاحظ شاهين ‹‹... أن المماثلة الرجعية هي الصورة الأكثر وقوعا في اللغة العربية، حيث تسير أمثلتها على قياس مطرد، على حين لا تكون المماثلة التقدمية إلا في أمثلة قليلة مسموعة، وتنقاس في بعض أمثلة صيغة الافتعال السابقة كما تنقاس في صيغة الافتعال مما فاؤه صوت مطبق... وفي هذه الحالة تقلب التاء طاء: فيقال في: صبر: اصطبر، والأصل: اصتبر...››[1]، فالمماثلة تكون رجعية إذا أثر الصوت الثاني في الأول وهو المتداول في اللغة العربية، وتكون تقدمية إذا أثر الصوت الأول في الثاني ووقوعه محصور في بعض صيغ الافتعال، فبهذا المعنى الذي خصّه شاهين يكون الإبدال نوعا من أنواع المماثلة؛ ذلك أن بعض صيغ تاء الافتعال توجب القلب ثم الإدغام من ذلك (اظّلم) دعت إليه ضرورة صوتية هي اختلاف الحرفين المتجاورين في الانفتاح والإطباق لتقلب التاء طاء لتماثل صاحبها في الإطباق، وأما إن حدثت مماثلة تامة بين الصوتين المتجاورين فتعرف بالمماثلة الكلية وقد سبقت الإشارة إليها، وإذا كانت المماثلة في بعض خصائص

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص210

الصوت فالتأثير جزئي، نحو: كلمة (أصدق)، فتأثرت الصاد بالدال؛ لأن الدال موقعها أقوى من الصاد الساكنة فمنحتها صفة الجهر فصيرتها زايا لتصبح (أزدق)، وهي مماثلة رجعية جزئية وذلك لتحقيق التجانس الصوتي.

ففكرة التقارب بين الأصوات عند شاهين هي موضوع المماثلة، لذا كان شاهين حريصا على وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين، فقد نص على هذه الخاصية في مبحث الإعلال ليؤكد على فكرته في المماثلة والإبدال.

ويفسر ما ذكره الصرفيون في قلب الواو والياء تاء إذا كانت إحداهما فاء للافتعال نحو: (اتّصل، واتّعد) تأثرا بتاء الافتعال لتقلب الواو تاءا ثم تدغم في تاء الافتعال لتصبح (اتّعد) فهذا يعدُّ‹‹... تفسير بعيد عن الصحة مطلقا، لبعد مابين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر: فالتاء: صوت لثوي انفجاري مهموس (من الصوامت) والياء: صوت غاري انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة). والواو: صوت طبقي انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة). وكل ما حدث هو أن استثقال الواو والياء... دفع الناطق إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال...››[1]، فلا مماثلة بينهما؛ لعدم وجود العلاقة الصوتية بينهما؛ أي التقارب في المخارج أو اتحادهما هذا من جهة وانعدام الانسجام الصوتي من جهة أخرى، ولا إدغام

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، ص211

بل هو تعويض بتكرار التاء النبرية لتصحيح المقطع لتتابع حركتين ضيقتين هما الكسرة والضمة نحو:(اوتصل، اتّصل).

وإلى هذا الرأي يذهب صاحبا المهذّب في علم التصريف بقولهما: ‹‹ ويمكن أن نلاحظ أن صوتي الواو والياء من الأصوات المجهورة في حين أنّ الصوت الذي وليهما في صيغة الافتعال من الأصوات المهموسة وتواليهما في الصيغة يحدث ثقلا ظاهرًا فيها (اِوتهاب، اِيتسار ...)، لذا يمكن تعليل الإبدال تعليلا صوتيا إذ بوقوعه يحدث الانسجام في الصيغة الجديدة وما يشتق منها››[1]، فالتعليل الصوتي لظاهرة الإبدال يتمثل في توالي الحركات في بداية الكلمة كما أشرت سابقا ولا مناسبة صوتية بين الصوتين كما يرى شاهين وصاحبي الكتاب، لكن علماء الصرف عندما قننوا هذه اللغة كانوا على دراية تامة بالمناسبة بين هذه الأصوات وما دفعهم إلى إبدال كل من الواو والياء إنما هو للهروب من هذا التراكم الحركي الذي تنأى العربية عن استعماله، فالحاجة في رأيي كانت لغرض صرفي لا أكثر، فهم يدركون الفرق بين كل مصطلح وضع.

وهذا ما دفع الباحثة " نسرين عبد الله " معترضة على قول شاهين في ضبطه لمصطلح العوض أو التعويض قائلة: ‹‹ ونلحظ أن رأيهم هنا مخالف لما ذهب إليه اللغويون العرب الأقدمون في معنى العوض والتعويض وفي عدم وقوعه في هذا الموضع، لأن العوض أو التعويض عند الأقدمين يعني:(أن يحذف حرف من الكلمة ويستعاض منه غيره

[1] المهذب في علم التصريف: صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 2011، ص293

ولا يشترط أن يحل محله نحو: تاء(عدة) و(زنة) وهمزة (ابن)... ››[1]، فالعوض في هذا الموضع حفاظا على التركيب المقطعي للبناء العربي الذي يستثقل وقوع الواو أو الياء الساكنة قبل كسرة أو أنصاف الحركة اللذين يأخذان سمة من الحركات وسمة من الصوامت فضعفت أمام التاء الاحتكاكية فقلبت من نفس جنسها ثم أدغمت، فلا فرق بين تعليل المحدثين وتعليل علماء التراث سوى الحذف والتعويض والإبدال؛ لأنا وجدنا " سيبويه" ينص عن سبب الإبدال في هذا الموضع وهو ضعف الواو وسبقها بكسرة فيبدلونها بحرف أجلد منها لا يزول وهو التاء بقوله: ‹‹ هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء وذلك في الافتعال وذلك قولك مُتَقِد، ومُتَّعِد...وتّهَمُوا في الاتِّعاد والاتِّقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد ياء.فلما كانت هذه الأشياء تكنَّفُها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة، وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوها حرفا أجلد منها لا يزول ... ››[2]، من هذا القول يتبين علة قلب الواو (تاء)، لضعف موقعها بسبب هذا التتابع الحركي المزدوج الذي أطلقه اللسانيون المحدثون والمتمثل في كسرة وضمة الواو(iw)، لكن ليس على البدل كما يرى علماء التراث فلا مماثلة ولا بدل بينهما؛ لأن الصوتين غير متجاورين صفة أو مخرجا فلا توجد علاقة بين البدل والمبدل منه، فيكون وزن (اتَّعد) عند شاهين ومن يوافقه من علماء اللغة المحدثين (اتَّعل)؛ للواقع المستعمل مادمت تاء التعويض من تاء الافتعال

[1] الإبدال الصرفي الصوتي في صيغة (افتعل) في مجمع البيان: نسرين عبد الله، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، المجلد1، العدد9، الصفحات121\146، ص6

[2] الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982، 4/334.

أي من أحرف الزيادة، ووزنها لدى علماء التراث (افتعل)؛ للأصل المفترض. وهذه النتيجة تفضي بنا القول إلى الأصل المفترض؛ لأن إبدال الوزن من شأنه أن يغير مفاهيم كثيرة أسسها علماء التراث، فأصبحت هذه الصيغ قالبا جامدا يقاس عليه ويصاغ على منواله، لكنني لا أنكر التطور اللغوي الحديث الذي يسعى بأصول تفكيره الصوتية إلى تحديد العلاقات بين الأصوات المفردة، بل ربما تكون تعليلاتهم تذليلا لمفاهيم استصعب فهمها.

نستنتج من كل ما مر بنا من مفاهيم بيّنها شاهين في هذا المبحث، أنه عالج المماثلة تحت ظاهرتي الإدغام والإبدال ويرى كغيره من اللسانيين المحدثين ضرورة وجود علاقة بين الصوتين لتتم المماثلة أو الإبدال؛ فالمماثلة سمة صوتية تعاملية تسعى إلى تقريب الأصوات فيما بينها بمفهومها الأعم، والإدغام والإبدال وغيرها من الظواهر التي تندرج تحتها ظواهر نطقية تدمج الأصوات المتماثلة.

خاتمـــــــــــــة

خاتمة:

بعد نهاية هذه الدراسة المرتبطة بالتحليل الصوتي لبنية الكلمة في ضوء علم اللغة الحديث ضمن علاقة علم الصرف بعلم الأصوات؛ والتي عالجناها تحت عنوان " الآراء التجديدية في البنى الصرفية عند عبد الصبور شاهين توصلنا إلى النتائج التالية:

1_ إن اعتماد الكتابة العربية على الصوامت وما عومل معاملتها هو سبب الخلاف بين شاهين وعلماء التراث، وقد أدى هذا إلى الخلط بين حروف المد واللين التي كانت يقصد بها مفهوم واحد من دون التفريق بينهما بالرغم من الفرق النظري بين هذين النوعين من الأصوات وهو ما استنبطته من كلام سيبويه، إلا أن الكتابة العربية حالت دون التمييز بينهما.

2_ إن أساس الاختلاف بين عبد الصبور وعلماء التراث هو النظر إلى طبيعة الحركات أو الصوائت وتقسيمها؛ لأن علماء التراث يرون في واو الجماعة الواقعة في نحو: (كتبوا)، ضميرًا مبنيًا على السكون، أما شاهين فيرى أنها حركة خالصة بطبعها للضمة التي قبلها فلا تقبل السكون وإنما هو اعتبار نحوي متوارث؛ يتمثل في استكراه تتابع الحركات.

3_ طبيعة النظام الصرفي والعروضي لدى علماء التراث هو الذي صيّر حروف المد حركات ساكنة.

4_ الكتابة الصوتية العربية الحديثة هي السبيل لتمثيل الحروف العربية؛ وذلك بوضع رموز للصوائت القصيرة والطويلة بدلا من الاستعانة بالكتابة اللاتينية التي اقترحها عبد الصبور؛ لأن لكل لغة نظامها الخاص فلا يمكن للاتينية أن تستوعب جميع الحروف العربية وبذلك نتفادى مشكلة الكتابة العربية وقضية الخلط بين حروف المد واللين.

5_ إن مرجعية بناء الكلمة العربية ومادتها نابعة من فكرة واحدة، تتمحور لدى علماء التراث في الميزان الصرفي الذي يُعرف به أصل الكلمة من زائدها استنادا لأصول المادة الثابتة وهي الصوامت؛ هاته الأخيرة التي أطلق عليها عبد الصبور مصطلح الثوابت؛ لأنها الركيزة أو القاعدة الأساسية التي تبنى عليها بنية الكلمة أما الحركات المتغيرة فتقوم بدورها بتشخيص المعنى.

6_ الاشتقاق عند شاهين خاصية من خصائص نمو اللغة العربية ويندرج تحته أصول المادة الثابتة، ودخول المصوتات عليها يكمن فيه عملية "التحول الداخلي" كما سماها شاهين، وفكرة أصل الاشتقاق التي يراها المؤلف في أصول المادة الثابتة تذلّل المصاعب أمام متعلم اللغة في البحث عن أصل الاشتقاق بدلا من الفعل والمصدر والخلاف بينهما.

7_ إن التعليل الصوتي لظاهرتي الإعلال والإبدال بين حروف العلة (الواو، الياء) والهمزة، يكمن عند شاهين في النظر إلى طبيعة الهمزة الصوتية والوظيفة التي تؤديها في بنية الكلمة، فهي عنده وسيلة لتصحيح المقطع من التراكم الحركي في المقطع(ص ح ح)، لتحل الهمزة فيصبح المقطع(ص ح ص) ولا مناسبة صوتية بينهما لبعد مابين المخرجين، أما

علماء التراث فكان الإبدال إلى الهمزة وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين في نحو(كساو) إلى (كسااا) فاجتمعت ألفان ولا سبيل إلا قلب الألف الثانية حفاظا على مبنى الكلمة فتقلب همزة لتصبح (كساء).

8_ للهمزة عند عبد الصبور وظيفتان، وظيفة صوتية تتمثل في تحقيق عامل النبر الذي يرى أن هذه الخاصية غابت عن علماء التراث، ووظيفة دلالية تتمثل في تصحيح المقطع من التراكم الحركي.

9_ إن الحالات التي تتعرض لها الهمزة مع حروف العلة من تخفيف وإبدال، مرده لخاصية النطق العربي الذي يميل إلى الخفة في النطق.

10_ تتجلى المماثلة في نظر شاهين في اختلاف الأصوات في حالة التجانس والتقارب أي النوع الثاني من الإدغام وهو " الإدغام الكبير" وكذا ظاهرة الإبدال، وليس الإدغام هو نفسه المماثلة ولا فرق بين شاهين وعلماء التراث لهذا المفهوم سوى تحديد المصطلح والتبويب له.

11_ أساس حدوث المماثلة بين الأصوات هو " الموقع الأقوى"، وقد نص علماء التراث على هذه الخاصية استنادا لوصف تلك الأصوات ومخارجها خاصة عند سيبويه في باب" الإدغام" وتبرز أكثر عند علماء التجويد في الأداء القرآني.

وانطلاقا من هذه النتائج وتجربتي الخاصة في علاقة علم الصرف بعلم الأصوات، فإن له أهمية في الدرس اللغوي العربي والدراسات اللسانية الحديثة؛ لأن عمل عبد الصبور

خاتمة

بالنسبة لي سهّل علي الكثير من المفاهيم لدى علماء التراث ولا اختلاف في نظري سوى التأسيس لهذه المفاهيم وطريقة التفكير في تحليل بنية الكلمة لكل من الفريقين، إلا أن هناك آراء انفرد بها عن غيره من اللسانيين المحدثين منها رأيه في التنوين وبعض الآراء لم أتطرق إليها لضيق الوقت، لذا أدعو الراغبين من أهل التخصص في اللغة العربية :

1_ أن يكملوا البحث في هذا الكتاب فهو غني بالقضايا الصوتية الصرفية وخاصة أبنية الأفعال المعتلة منها والصحيحة وكذلك القضايا النحوية فلم تنل حظها من الدارسين المحدثين.

2_ ضرورة ربط المستويات اللغوية بالجانب الصوتي؛ فهو مفتاح كل مستوى من مستويات اللغة.

4_ يجب الإلمام بمخارج الأصوات وصفاتها؛ لأنها تسهل الكثير على متعلمي اللغة في الجانب الصرفي خاصة والنحوي بصفة عامة.

5_ الدعوة إلى تدريس علم الأصوات كفرع مستقل بذاته من الطور الأول " الابتدائي" إلى التعليم العالي لتكون نتائج دراسة اللغة دراسة علمية دقيقة.

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : <u>الكتب</u> :

01_ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط1، 1987.

02_ أسس علم اللغة : ماريو باي، تر : أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8،1998.

03_ أصوات العربية بين التحوُّل والثبات : حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة،بغداد، ط4، 1989.

04_ الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، المصرية، ط6، 1975.

05_ البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار العلوم، القاهرة، ط6، 1988.

06_ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك، تح : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، مصر، ط1،1967.

07_ التصريف الملوكي : ابن جني، تح : محمد سعيد بن مصطفى الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ط1، (د، ت).

08_ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط1،1997.

09_ الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب، المصرية، (د،ط)، (د،ت).

10_ الخط العربي نشأته وتطوره : عادل الألوسي، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ط1، 2008.

11_ دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د،ط)، 1998.

12_ دراسة في علم اللغة : كمال بشر، دار المعارف، القاهرة ، ط1، 1973.

13_ سر صناعة الإعراب : ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار العلوم العربية، القاهرة، (د، ط)، (د، ت).

14_ سر صناعة الإعراب: لابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.

15_ شرح الشافية : لابن الحاجب، تح : محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، (د، ت).

16_ الصرف وعلم الأصوات : ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان، ط6، 1996.

17_ الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية والمعجم : محمد محمد داود، دار غريب، القاهرة، (د،ط)، 2001.

18_ صيغة فعّل في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية: أحلام ماهر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، 2003.

19_ علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية، جامعة آل البيت، (د، ط)، 1998.

20_ الفهرست : لابن النديم، تح : إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط1، (د،ت).

21_ في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د،ط)، 1984.

22_ القاموس المحيط : مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2004.

23_ قصة الكتابة العربية : إبراهيم جمعة ، دار المعارف ، مصر، (د، ط) ، 1947.

24_ الكتاب : لسيبويه ، تح : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط2، 1982.

25_ كتاب العين : للخليل، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم، (د، ت).

26_ لسان العرب : لابن منظور، تح : عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت، (د، ط)، (د، ت).

27_ اللغة العربية معناها ومبناها : حسن تمام، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994.

28_ المحكم في نقط المصحف : للداني، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط2، (د، ت).

29_ المدارس النحوية : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1992.

30_ مفتاح السعادة ومصباح السيادة : بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985.

31_ مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : محمد يحي سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د، ط)، 1971

32_ مقاييس اللغة : لابن فارس، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، للطباعة والنشر والتوزيع ، (د، ط).

33_ الممتع في التصريف : لابن عصفور، تح : فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987.

34_ من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس، دار العلوم، القاهرة، ط3، 1966.

35_ من وظائف الصوت اللغوي : أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007.

36_ المنصف : لابن جني، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف العمومية، ط1.

37_ المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: عبد الصبور شاهين، دار العلوم، القاهرة، (د،ط)، 1977.

38_ المهذب في علم التصريف: صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 2011.

ثانياً : <u>المجلات والمحاضرات والمقالات</u> :

01_ الإبدال الصرفي الصوتي في صيغة (افتعل) في مجمع البيان: نسرين عبد الله، مجلة اللغة العربية وآدابها.

02_ الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي : جزاء محمد المصاورة، مجلة جامعة المدينة، المجمع.

03_ الانسان وعالم اللغة : داود عبده، قسم اللغة والأدب العربي.

04_ التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال والإبدال في كتاب المقتضب للمبرد: عادل نذير بيري الحسّاني، مجلة دراسات إسلامية معاصرة.

05_ التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، أحمد صفاء عبد العزيز، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية.

06_ التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم : جعفر نايف عبابنة، مجلة محمع اللغة العربية الأردني.

07_ الحركة وأهميتها في دلالة البنية الصرفية، خديجة زبار الحمداني، مجلة جامعة كركوك للدراسات اللسانية.

08_ الصوائت في الدرس اللغوي رؤية صرفية جديدة، صالح علي محمد النهاري، مجلة جامعة الناصر.

09_ ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين: محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية.

10_ مكانة الصواتة في الصرف العربي : عبد الرحمن عرجي، ملتقى اللسانيين واللغويين والأدباء والمثقفين الفلاسفة.

ثالثا : <u>المحاضرات</u>: محاضرات في علم الصرف للسنة الأولى LMD، كوحيل جمال.

رابعاً : <u>المواقع الإلكترونية</u> :

01_ https://islamstory.com/ar/artikal/22224/

02_ https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title (لم أحصل على معلومات للمؤلف إلا من مواقع إلكترونية).

فهرس الموضوعات

فهـــرس الموضوعـــات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ _ ز
الفصل الأول : علم الصرف وعلاقته بعلم الأصوات	
المبحث الأول : مفهوم علم الصرف في الدراسات اللغوية العربية	14
المبحث الثاني : علاقة علم الصرف بعلم الأصوات	25
المبحث الثالث : التعريف بعبد الصبور شاهين	32
الفصل الثاني : المفاهيم الجديدة في الصرف العربي	
توطئة	36
المبحث الأول : مشكلة الكتابة العربية	38
المبحث الثاني : بناء الكلمة العربية ومادتها	58
المبحث الثالث : الإعلال والإبدال	67
المبحث الرابع : المماثلة والإدغام	83
خاتمة	97
المصادر والمراجع	103
فهرس الموضوعات	108

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد المفاهيم الجديدة في البنى الصرفية العربية وفق معطيات الدرس الصوتي والقوانين الصوتية الحديثة، ومعالجة هذه المفاهيم ضمن ما أدلى به "**عبد الصبور شاهين** " **في كتابه "المنهج الصوتي للبنية رؤية جديدة في الصرف العربي"**؛ وهو من خلالها يحاول أن يقدم تفسيرا لتلك التحولات الصرفية على أساس صوتي وهذا الجانب الذي أغفلته الدراسات التراثية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مشكلة الكتابة العربية المقتصرة على الصوامت دون الصوائت والفصل في قضية حروف المد واللين ومعرفة أصول بناء الكلمة العربية ومادتها، إضافة إلى تحديد طبيعة الهمزة الصوتية والعلاقة بينها وبين حروف العلة لظاهرتي الإعلال والإبدال، والتفريق بين مصطلح المماثلة والإدغام والعلاقة بينهما.

The Summary:

This study skees to identify the new concepts in Arab morphological structures according to the data of the audio Lesson and the modern sound law, and to address these concepts in what was made by Abdul Sabour in his book " the Sound Approach of the Arab structure: A New vision in Arabic Morphology ", and throughout this Book he attempts to provide an explanation for these morphological Transformations on the basis of phonetic, and this aspect was omitted by the heritage studies , and this study sought to highlight the Problem of Arabic writing which limited to the consonant without Vowel, and to sever in the case of the letters of prolongation and Soft letters. Also knowing the building origins of Arabic word, and its material. In addition, to determinate the" Hamza" phonetic nature and its relation with weak letters in the case of the Substitute and the Substitution, and to differentiate between incoroporation term and Comparable term, then identification the relation between them.

Key word: Morphology, phonetic, Sound Law